

فورد ودبلوماسية الشرق الأوسط

ساعدت إدارة الرئيس جيرالد فورد كلاً من إسرائيل وجيرانها العرب على تخطي الخط الحرج الفاصل بين معاهدات فك الارتباط العسكرية إلى مجاهل العملية السلمية. فقد دعمت معاهدات الفصل عام 1974، في فترة رئاسة نيكسون، وقف إطلاق النار الذي أنهى حرب 1973 بين العرب وإسرائيل. وقد كانت معاهدة سيناء الثانية للعام 1975 في فترة رئاسة فورد خطوة فاصلة على الطريق الذي تتوج بمعاهدة السلام بين إسرائيل ومصر في مارس 1979، وبمعاهدة أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في سبتمبر 1993، وبمعاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل في أكتوبر 1994.

ويظل التساؤل عما إذا كان النجاح الذي حدث بعد فورد تطوراً طبيعياً، فما كان لفورد أن يطلق يده في هذا المشروع الخطر والمعقد خلال الأسبوع الأول من تواجده في البيت الأبيض، لكن الوضع المتفجر في الشرق الأوسط وسط مخاوف الدول الديمقراطية الصناعية من أزمة الطاقة، لم يترك لفورد أي خيار آخر. وقد أتت الدعوات التي وجهها الرئيس نيكسون إلى عدد من زعماء الشرق الأوسط ثمارها، حيث قام نيكسون خلال شهر يوليو 1974، والذي يعد شهراً ختامياً حافلاً بالنسبة له، بمقابلة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإسرائيلي إيفال آلون ورئيس الوزراء الأردني زيد الرفاعي. كذلك تمت برمجة زيارات عديدة من قبل وزراء خارجية كل من مصر وسورية والمملكة العربية السعودية بما في ذلك الملك حسين بمعدل زيارة في كل أسبوع خلال شهر آب / أغسطس، وفي ظل الجو المشحون بالكآبة والشك في الشرق الأوسط، فإن المماثلة وتأجيل هذه الزيارات كان يخشى أن يُفسر كإشارة على تردد الإدارة الجديدة في متابعة عملية السلام، بل كان يهددها ما هو أسوأ، وهو أن هناك تغييراً وشيكاً في سياسة البيت الأبيض من شأنه أن يؤدي إلى اشتعال المنطقة.

المرجل

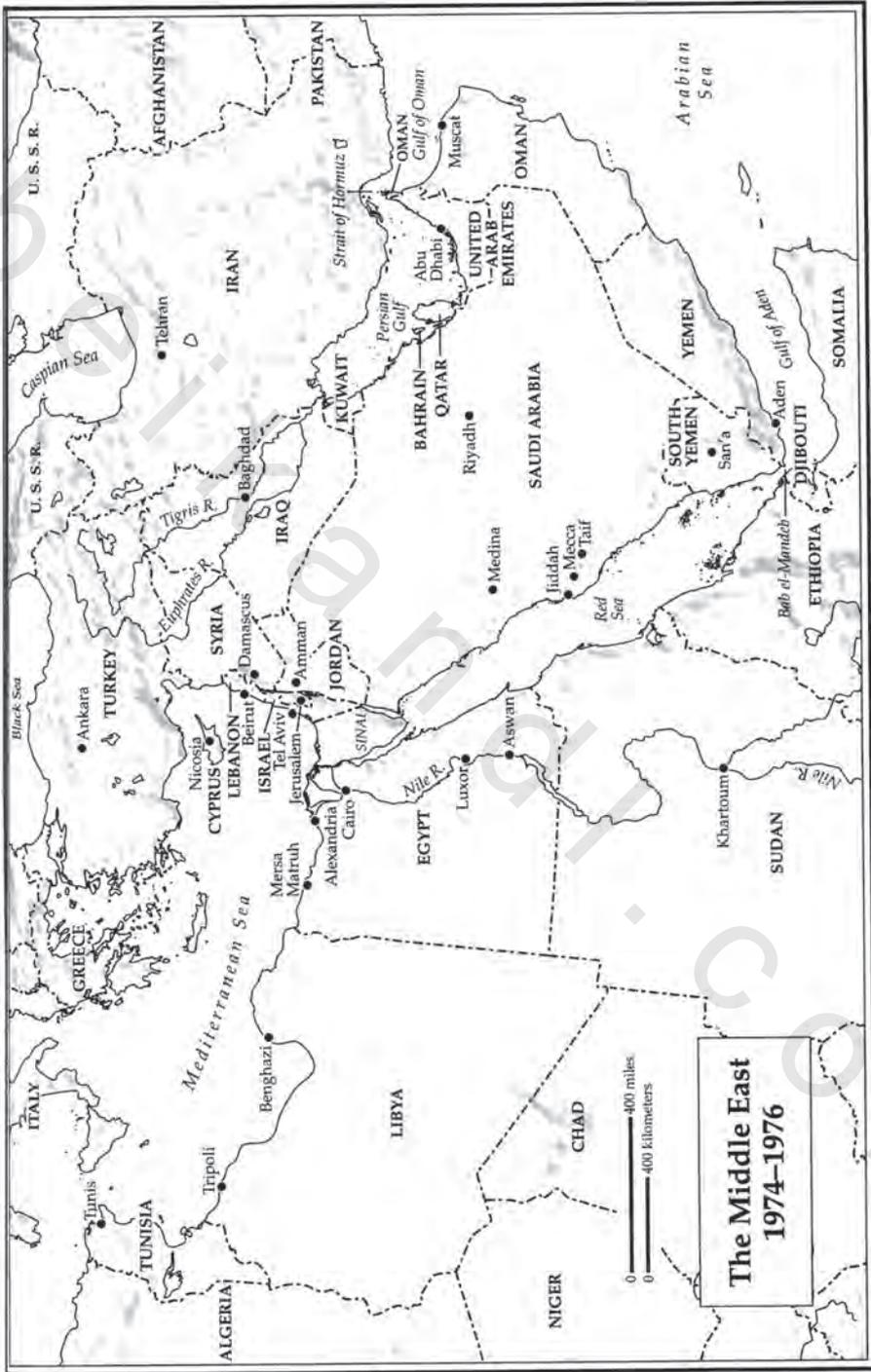
يعتبر السراب ظاهرة طبيعية في الشرق الأوسط حيث لا شيء يبدو على حقيقته في هذا الجزء من العالم. فعندما غادر الرئيس نيكسون الإدارة كانت «عملية المفاوضات» بين الدول العربية وإسرائيل على وشك البدء بإزالة الآثار المتركمة لأربع حروب على مدى خمسة وعشرين عاماً. وبالرغم من ذلك، فإن

ما من دولة عربية قد اعترفت بدولة إسرائيل، وما من زعيم عربي وافق على التفاوض المباشر مع قادة إسرائيل على القضايا والمسائل السياسية باستثناء الملك حسين الذي قام بمفاوضات على مستوى عالٍ من السرية، ولكنها كانت عديمة التأثير. فأقصى ما قدمته الدول العربية هو السماح بإجراء مباحثات عسكرية فنية تتعلق بوقف إطلاق النار وذلك تحت رعاية فريق ثالث، غالباً ما يكون من الولايات المتحدة الأمريكية، وأحياناً يكون من الأمم المتحدة.

عملية السلام في المفاهيم الدبلوماسية التقليدية لم تكن تمثل الأجواء المتألية، فدول وشعوب ترفض الاعتراف بعضها ببعض وكانت تتحدث عن السلام، حيث كانت البرامج الرسمية لبعض القادة العرب المشاركين في عملية السلام ما تزال تطالب باجتثاث الدولة اليهودية، وهذه التناقضات تعكسها بشكل واضح - الصيغة شبه الملزمة للقرار 242 الصادر عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة في نوفمبر 1967 - والذي يعد أحد الأسس القانونية الدولية للمفاوضات. فلقد كان مطلوباً من إسرائيل الانسحاب إلى «حدود آمنة معترف بها» في سياق التعاقد على «سلام عادل ودائم» دون وجود تعريف واضح لهذه الصفات المشار إليها. وكانت الدول العربية تطالب بالانسحاب من الأراضي المحتلة كافة مع ضمان الاعتراف الواضح بإسرائيل في نهاية العملية. وقد أصرت إسرائيل بالمقابل على المفاوضات المباشرة التي تتضمن الاعتراف الصريح منذ بدء العملية. فكان كل طرف يطالب بأعلى سقف من المكاسب ثمناً للدخول في المفاوضات وفي توجه سبب الجمود والتأزم في المنتديات المختلفة لعقود من الزمن. ورغم تغيير اللاعبين الأساسيين في هذه العملية مع مرور الوقت، إلا أن السيناريو الأساسي لها لم يتغير.

كانت كلٌّ من إسرائيل والدول العربية تُساق بواسطة القالب التاريخي الشخصي لكل منها. فالإسرائيليون الذين تحولوا إلى غيتو فعلي وحقيقي (كيان قائم وموجود) عبر تاريخهم القومي، رهنوا عملية السلام بما يشبه المضمون الغيبي الميتافيزيقي. إذ طالبوا بمعاهدة سلام تقدم لهم علاقات وصلات مع دول الجوار تشبه تلك العلاقات - على سبيل المثال - الموجودة بين بلجيكا وهولندا، وذلك أن هذا التعايش لا يوجد حتى بين الدول العربية ذاتها، ولا يمكن للعلاقة بين إسرائيل وجاراتها من الدول العربية أن تتطور لأكثر من وثيقة رسمية منفردة إلا بعد انقضاء فترة طويلة من العيش السلمي المشترك بين الطرفين.

خلق تطلع الإسرائيليين للسلام عائناً وقابلية للفشل والسقوط في آن واحد. فقد بدا لفترة أن معظم الإسرائيليين يتطلعون للحصول على الكثير من الاتفاقيات الرسمية، بينما كان آخرون منهم، وعلى نحو مناقض، مستعدين للمخاطرة بالتسوية مقابل القليل. وللوصول إلى السلام الرسمي والاعتراف بدا قطاع واسع من الإسرائيليين عرضة للإرباك والخلط بين الحثيات والجوانب الشرعية للسلام وبين جوهره. وبات من الصعب ضمن إسرائيل التوصل إلى توازن بين متطلبات الأمن المطلقة ومتطلبات السلام المطلقة.



وقد شكل الصراع الطويل مع إسرائيل إهانة كبيرة للشعوب العربية، كما بين لي الرئيس السوري حافظ الأسد مستعيراً مقولة الملك عبد العزيز ملك السعودية للرئيس فرانكلين د. روزفلت قبل ثلاثين عاماً: «لماذا يجب على العرب أن يدفعوا بأراضيهم ثمن الجرائم التي ارتكبتها أوروبا بحق اليهود؟ ولماذا يتوجب على العرب أن يقبلوا بادعاءات كتاب مقدس لدين هم أنفسهم لا يعتقدونه؟». لقد أدت جميع المحاولات الرامية لتحقيق تلك القناعات على مدى أربعين حروب، إلى سلسلة من الكوارث العسكرية بسبب سوء تقدير جيران إسرائيل لقدراتهم العسكرية، حيث رفضوا خطة الفصل التي أقرتها الأمم المتحدة في نوفمبر 1947، وفضلوا الذهاب إلى الحرب، فكان النصر حليف إسرائيل مما مكنها من مضاعفة مساحة أراضيها مؤسسة ما عُرف لاحقاً بـ «حدود ما قبل حزيران 1967» (وهي فعلياً خطوط الهدنة لعام 1949). وفي سياق هذه العملية قامت إسرائيل بنقل العاصمة إلى القسم الغربي من القدس، الذي كان بالإضافة إلى البلدة القديمة تحت الوصاية الدولية للأمم المتحدة، وظلت البلدة القديمة في القدس تحت الوصاية الأردنية إلى عام 1967.

لم تقيّر الهدنة بين إسرائيل وأربع دول عربية عام 1949 من موقف الشعوب العربية حيال عدم قبول الاعتراف بها والتفاوض معها. وفي عام 1954 ظهرت مبادرة سلام تمهيدية مقدمة من بريطانيا العظمى مرتكزة على أسس مطالب الزعيم المصري جمال عبد الناصر والتي تدعو إلى عودة إسرائيل إلى حدود التقسيم الذي وضعته الأمم المتحدة، الأمر الذي يعني تخلي إسرائيل عن نصف أراضيها. ولم تتغير هذه التوجهات حتى العام 1956 عندما ردت إسرائيل (في العدوان الثلاثي مع بريطانيا وفرنسا) على اتفاقية التسليح التي عقدها ناصر مع الكتلة الشيوعية وعلى تأميمه قناة السويس، باحتلالها لشبه جزيرة سيناء. وعندما ضغطت الولايات المتحدة على إسرائيل للتخلي عن غزوها للدول المجاورة، تبادر إلى أذهان الزعماء العرب أنهم قد وجدوا شبكة النجاة الدائمة ضد السياسات المعادية، بزعم أن الولايات المتحدة لن تؤيد أي تغيير في الوضع الإقليمي الحالي لصالح إسرائيل.

لكن أحداث عام 1967 علمتهم غير ذلك، ففي شهر حزيران من ذلك العام، طالب ناصر وبشكل حاسم بانسحاب قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة (UNEF) والتي تم نشرها على طول الحدود المصرية الإسرائيلية باعتبار أنها قوات فصل وذلك على أثر الانسحاب الإسرائيلي من سيناء عام 1956. ثم قام عقب ذلك بإقتال مضيق تيران، مغلقاً بهذا الطريق أمام مرفأ إسرائيل الوحيد على البحر الأحمر في إيلات. وإزاء عدم تصدي كل من الأمم المتحدة (UN) والولايات المتحدة الفعال لانتهاك إسرائيل للاتفاقيات الدولية، قامت الأخيرة بهجوم مباغت حققت من خلاله انتصاراً باهراً، حيث وصلت قواتها مرة أخرى إلى قناة السويس، واحتلت مرتفعات الجولان وال الضفة الغربية لنهر الأردن كلها، بالإضافة إلى البلدة القديمة من القدس، وبتلك الطريقة ضاعفت إسرائيل مرة أخرى من مساحة أراضيها.

وفجأة أصبحت حدود 1967، التي رفضت كل الدول العربية الاعتراف بها عندما كانت موجودة على الأرض، قيمة مقدسة وحرمة لا تنتهك في عيون العرب، وانقلبت إلى علامة فارقة للتفاوض، وخصوصاً بالنسبة لتلك الدول التي بدت غير مستعدة للتفاوض على هذا الأمر البتة. وفي تلك اللحظات أيضاً وجد بعض زعماء الدول العربية صعوبة في إرغام أنفسهم على التلفظ بتلك الكلمة السحرية: «السلام». وقد أخبرني في عام 1973 أحد وزراء خارجية العرب «أنه ما من أحد يرغب أن يكون وزيراً تعلمه الأجيال لكونه أول من دخل في صلح مع إسرائيل».

كان الزعيم العربي الوحيد ذا النوايا الواضحة قبل العام 1973، هو ذلك الفارس الشجاع الملك حسين ملك الأردن، وهو الذي حكم الضفة الغربية والبلدة القديمة للقدس حتى حرب 1967، وقد كان الصديق الوفي للغرب، إذ قام بعدة لقاءات دورية وسرية مع قادة إسرائيل، لكن نظراً لكونه ظل يعمل بشكل منفرد وسري، كان أضعف من أن يمثل تهديداً حريياً بل وضعف من أن يعقد اتفاق سلام منفرد. كان من الممكن بالنسبة له أن يكون الأردن البلد العربي الثاني في هذا الشأن، لكنه حتماً لا يسعى لأن يكون أول من يعقد صلحاً تفرضه الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط. وتلك كانت فكرة ساخرة لم تساعد حقاً في تقدم الأوضاع لأنها أبقَت الباب مفتوحاً للسؤال التالي: «من سيكون الأول في الصلح بأي طريق؟».

تعقدت الإجابة عن هذا السؤال بسبب الخلاف الداخلي الذي نشب بين العرب على من سيمثل الفلسطينيين، الذين كان قدرهم يشكل أصل الأزمة. إذ تشكلت «منظمة التحرير الفلسطينية» (PLO) لتمثل مطالب الشعب الفلسطيني، وعلى وجه الخصوص اللاجئين المنتشرين في أرجاء الوطن العربي كافة والذين كان عددهم يقارب 1.5 مليون لاجئ عندما تسلم نيكسون منصبه في البيت الأبيض (وعند كتابة هذه السطور أصبح عددهم يفوق 5 مليون).

كانت منظمة التحرير آنذاك منظمة متطرفة أكثر من تلك المنظمة السياسية المروضة نوعاً ما، والتي عقدت اتفاقية أوسلو للسلام مع إسرائيل في سبتمبر 1993. كان سلاح المنظمة الرئيسي في ذلك الوقت، هو الإرهاب ضد الأفراد والجماعات التي عرفت بميلها نحو محادثات السلام، كما كانت سياساتها متطرفة راديكالية ومؤيدة للسوفييت، إذ يدعو ميثاقها الأساسي إلى تدمير إسرائيل. وبالمقابل، قامت إسرائيل برد هذا الجميل للمنظمة في عام 1970 ورفضت التفاوض معها.

كان موقف الدول العربية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية (PLO) يتذبذب بين الاحترام والقلق. فقد أثارت قدرة المنظمة على الاغتيال وإثارة الاضطرابات بين المدنيين المخاوف بشكل كبير. وفي الوقت نفسه شكل نضالها ضد إسرائيل جزءاً من الصراع ضد الاستعمار والهيمنة، مما أعطاها شعبية كبيرة بين الجماهير العربية ودول عدم الانحياز. في عام 1969 وحين دخل نيكسون إلى مكتبه في البيت الأبيض،

كانت كل الحكومات العربية تقريباً ما عدا الأردن، تعتبر «منظمة التحرير الفلسطينية» الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني - مما كان يعني نفس أي أمل للتفاوض مع إسرائيل من أجل السلام.

كان بعض الزعماء العرب، للخروج من هذا المأزق، على استعداد للتفاوض عبر الأردن - وحدث ذلك في ديسمبر من العام 1973 في مؤتمر جنيف - باعتبار أن الأردن كان يحكم الضفة الغربية والبلدة القديمة في القدس حتى حرب 1967⁽²⁾. وقد كانوا يفعلون ذلك مع التشديد على أن استعادة أي أرض يوجب بالتالي إعادتها لمنظمة التحرير الفلسطينية مع ضمان عدم اعتراض إسرائيل على هذا. وكان ذلك وهماً تقليدياً للشرق الأوسط الذي يأمل أن تقوم إسرائيل بإعادة المناطق المحتلة بالوكالة إلى منظمة قام ميثاقها على مبدأ تدمير إسرائيل.

فوق هذا المرجل كان الاتحاد السوفييتي يحوم. وقد أصبح ممول الأسلحة الرئيسي للعرب المتطرفين بما فيهم مصر تحت قيادة ناصر، وكان ذلك إبان تولي نيكسون لمنصبه. إذ احتفظت موسكو حينها بصلات استخباراتية وثيقة مع عدة مجموعات إرهابية، تلقى غالبيتها التدريب في معسكرات الكتلة الشرقية أو على أيدي شخصيات تابعة لهذه الكتلة. وقد قدمت الدبلوماسية الروسية دعماً واسعاً لأقصى برامج الدول العربية تطرفاً وهي: عودة إسرائيل إلى حدود 1967 واستعادة كل الحقوق الفلسطينية كافة غير المحدودة، مقابل ضمانات دولية غير محددة لحدود إسرائيل، مما سيترك لإسرائيل ممراً ضيقاً بعرض تسعة أميال فقط بين مدينتيها الساحليتين تل أبيب وحيفا. وبالمقابل لم يطالب الاتحاد السوفييتي أصدقاءه العرب بالقدر نفسه من التضحيات.

كان هذا العرض غير مربح وبلا جدوى بالنسبة للإدارة الأمريكية، وبالتالي لم يكن لدينا الحافز للمشاركة في العملية الدبلوماسية - وبقدر أقل المشاركة في مؤتمر متعدد الأطراف - والتي قد يظهر فيها الاتحاد السوفييتي محامياً عن الجانب العربي ويتاور معنا ليضعنا في موقع منفصل إلى جانب إسرائيل، أو أن يرغمنا على إجبار إسرائيل على الإذعان والموافقة على برنامج لا يتوافق مع رغبتها في الوجود على المدى الطويل، وبذلك نكون قد خذلنا أو لربما قسمنا ظهر حليف قوي لنا، ونكون قد أتحننا الفرصة للسوفيت لنسب الفضل إليهم بالنسبة للنتائج؛ وإذا فشلنا في حماية إسرائيل، فإن ذلك سيثير حتى العرب المعتدلين. فقد أخبرت السفير الروسي أناتولي دوبرينين بأنه يمكننا التعاون مع الاتحاد السوفييتي في الشرق الأوسط فقط إذا ما تخلت موسكو عن عملائها العرب المتطرفين بالقدر نفسه الذي تطالبنا فيه موسكو بفصل موقفنا عن الموقف الإسرائيلي. (وقد أبدى دوبرينين أسفه لتعننت المكتب السياسي ورفضه اتباع مثل هذا النهج)⁽³⁾.

نظرت إدارة نيكسون حديثة العهد إلى هذا المأزق على أنه تحدٍ لخلق حافز لدى العرب المعتدلين للعمل على تخفيض النفوذ والتأثير السوفييتي، ولتحريك المفاوضات العربية الإسرائيلية على هذه

الأسس. وقد رصدنا مبالغ كبيرة لهذه السياسة. وبقدر ما استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية إبقاء دولة إسرائيل قوية، فإن ورقتنا الرابحة هي عدم قدرة الاتحاد السوفييتي على الحسم العسكري - رغم قدرته على رفع مستوى التوتر دبلوماسياً - عدم قدرته على القيام باختراق دبلوماسي وفقاً لمفاهيمه. ففي كل مرة كان فيها الكرملين يهدد بالتدخل، كما حدث في حربي 1956 - 1973، إذ كان يعود ويتراجع عندما كان يصطدم بمخاطر المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁴⁾.

وإذا افترضنا أن تحليلنا للأمر كان صحيحاً، وأنها قد تحققنا من لعب أوراقنا بشكل صحيح، فإن الولايات المتحدة ستصبح في موقع يجعلها قادرة على إجبار الاتحاد السوفييتي على صياغة تسوية حقيقية عاجلاً أم آجلاً، فإن أحد عملاء موسكو العرب سوف يكسر القاعدة ويبدأ بالتحرك باتجاه الولايات المتحدة لتحقيق جزء من مصالحه الوطنية. وفي وقت مبكر من فترة نيكسون الرئاسية الأولى، كنت أخبرت الصحفيين خلال عرض موجز لخلفية الإدارة وسياساتها: «أن الإدارة الجديدة تبحث عن كيفية عزل الاتحاد السوفييتي وإقصائه عن الشرق الأوسط»، كانت تلك الملاحظة فظة وغير دبلوماسية، خلقت غضباً شديداً آنذاك، لكنها وصفت استراتيجية البيت الأبيض في عهد نيكسون بشكل صحيح⁽⁵⁾.

ولتحقيق هذا الهدف قمنا بتبني سياستين مكملتين لبعضهما البعض هما: القيام بصد وإيقاف أي تحرك عربي يعتمد على الدعم العسكري السوفييتي أو يتضمن تهديداً عسكرياً سوفييتياً، والعمل على رعاية عملية السلام وتمهدها، وذلك عندما يدفع الإحباط والإخفاق بتحقيق التسوية بعض القادة العرب الرئيسيين إلى الانفصال عن الاتحاد السوفييتي، والتوجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية.

ظهرت أول بوادر العمل بهذه الاستراتيجية في يوليو عام 1972، بعد فشل قمة نيكسون بريجينيف في شهر مارس في تحقيق أي تقدم حول الشرق الأوسط. فكان رد فعل الرئيس السادات طرد المستشارين العسكريين الروس، وإقصاء الخبراء الفنيين الروس، ثم استهل السادات مباحثاته الدبلوماسية مع البيت الأبيض في فبراير 1973 بإرسال مستشاره الأمني محمد حافظ إسماعيل، إلى واشنطن لإجراء لقاء رسمي مع نيكسون، تبعه لقاء سري معي في نيويورك. وقد كان التقدم بطيئاً بسبب فضحية وترغيت التي اكتسبت زخماً كبيراً، وبسبب ممانعة السادات من معاداة أفرانه العرب أو حتى معاداة موسكو كونه في حاجة لدعمهم في حال الخيار العسكري. فقد كانت النتيجة أن قدم لنا إسماعيل ما بدا كحال مطالب العرب المعتادة: «انسحاب إسرائيل إلى حدود 1967، مع ضمانات غير واضحة بتبادل بعض الامتيازات مع العرب».

لقد أخطأنا في تقدير الرئيس السادات حق قدره استناداً إلى تجارب الحروب العربية - الإسرائيلية، وتعاملنا مع تهديداته باللجوء إلى الحرب في حال عدم تحقيق أي تقدم دبلوماسي على أنها إيماءات مسرحية. حتى طرده للخبراء الروس في يوليو 1972، فُسر بدون أي تقدير على أنه أمارة أخرى من

أمارات حب المشاكسة الفطري لديه، طالما أنه لم يحاول الحصول على إشارة منا بهذا الشأن. ولم يتبادر إلى أذهاننا نهائياً أنه كان يمهّد الطريق للعمل العسكري، وأنه كان يعمل على إزالة كل ما كان يعتقد أنه عقبة روسية قد تواجه هذا التحرك (لقد كان السادات محقاً في تحليله بكل تأكيد، فقد كان إقحام القوات الروسية في حرب ما في الشرق الأوسط، هو آخر ما يطمح إليه القادة السوفييت).

شنت كل من سورية ومصر هجوماً مفاجئاً ضد إسرائيل في أكتوبر 1973. وبالرغم من أن الجيوش العربية قاتلت بشكل أكثر فعالية من الحروب السابقة، إلا أن إسرائيل استطاعت عبور قناة السويس، وتوغلت في عمق الأراضي المصرية، وموقعة الجيش المصري الثالث تحت حصارها، كما احتلت بعض المناطق السورية حتى وصلت إلى ضواحي دمشق.

لكن عنصراً جديداً قد طرأ، فقد بدأ السادات أول زعيم عربي يقوم بتحول فاصل باتجاه عملية السلام. فبعد استعراضه لقدرات مصر العسكرية، شرع باستبعاد نظرية عبد الناصر القائلة «إما كل شيء أو لا شيء»، وتوجه نحو الدبلوماسية، ونقل أولويات مصر الدبلوماسية من موسكو إلى واشنطن. كان السادات أول زعيم عربي يدرك أن الصراع العربي الإسرائيلي يمثل صراعاً نفسياً سيكولوجياً بقدر ما كان صراعاً سياسياً وعسكرياً. فالعداء المتأصل في الذهنية والمزاج العربي تجاه إسرائيل لم يعط الأخريرة الدافع للدخول في العملية الدبلوماسية، ومع وجود بلدهم على خط المواجهة بشكل دائم، ظل القادة في إسرائيل ملتزمين بمواقع القوة الاستراتيجية. وفي الولايات المتحدة أصبحت القضية العربية معروفة من خلال تحركات وأعمال الإرهابيين العرب.

بادر الرئيس السادات إلى تغيير هاتين الصورتين عن العرب، ووافق على إجراء محادثات مباشرة مع ممثلين عسكريين إسرائيليين بعد أسبوعين من انتهاء الحرب بشرط وقف إطلاق النار عند الكيلومتر 101 على طريق القاهرة - السويس، وبعد عدة أسابيع، حملني الرئيس السادات رسالة إلى رئيسة وزراء إسرائيل غولدا مائير يوضح فيها التزامه بالسلام، فيقول: «عندما هددت بالحرب، كنت أعني ما أقول، والآن عندما أتكلم عن السلام، فأعني ما أقول». وفي 18 يناير عام 1974 نقلت رد غولدا مائير إلى السادات الذي صرحت فيه قائلة: «سأبذل ما بوسعي لإرساء الثقة والتفاهم بيننا، لأن شعبينا يحتاجان السلام ويستحقانه».

لاحقاً، في ذلك اليوم المجيد من أيام يناير، كنت أنا والسادات نتحدث في مكتبه عندما دخل أحد مساعديه إلى الغرفة وهمس بشيء في أذنه. فتوجه السادات نحوي والدموع في عينه، ثم قبلني على خدي وقال:

لقد وقعوا للتو اتفاقية عند نقطة الكيلومتر 101. سوف أُلخع من اليوم بزتي العسكرية. ولا أتوقع ارتداءها بعد اليوم إلا في الاحتفالات الرسمية. أبلغها (يقصد رئيسة الوزراء مائير) أن هذا هو الرد على رسالتها.

وفى السادات بوعده. فعندما اغتيل في أكتوبر 1981 كان يرتدي البزة العسكرية في مناسبة احتفالية لإحياء ذكرى حرب أكتوبر 1973 .

وقد تحررت اتفاقية الفصل بين مصر وإسرائيل في يناير 1974، لتحقيق الانسحاب الإسرائيلي من قناة السويس، مع تعهد الطرفين بالتعاطي مع خلافاتهما بالطرق السلمية. وبعد عدة أشهر، تحديداً في مايو، عقد أسد سورية، الذي يعد أكثر زعماء العرب تقليدية، اتفاقية مماثلة تحت الرعاية الأمريكية - وإن كان بصعوبة أكبر - للفصل على مرتفعات الجولان.

عملت اتفاقا الفصل - وهما أول نجاح للمفاوضات العربية الإسرائيلية منذ عام 1949 - على تصفية النتائج الفورية لحرب 1973، إذ انسحبت إسرائيل من قناة السويس، وأعدت لسورية مدينة القنيطرة أكبر مدن هضبة الجولان، وبدخول الرئيس جيرالد فورّد إلى مكتب الرئاسة، كانت ذبول هذه الحرب قد زالت وزال معها الدافع والمبرر لمواصلة المفاوضات. وأصبح المحرك الأساسي للشؤون الدبلوماسية في الشرق الأوسط هو تحقيق الأهداف القصوى للسلام نفسه.

صياغة استراتيجية جديدة

تسارعت جهودنا في بداية عمل إدارة الرئيس فورّد لمواجهة تلك الأحمية: فالزعماء العرب ينادون ويتحدثون عن وحدتهم التي لا تتجزأ، لكن شكوكهم المتبادلة جعلت التعاون فيما بينهم مريباً. وحيث إن إسرائيل رفضت النقاش حول العودة إلى حدود 1967 مع سورية عند هضبة الجولان، أو التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية حول الضفة الغربية، فإن محاولة التوصل إلى ما يسمى «الحل الشامل» - الذي يقتضي أن تغطي المفاوضات الجبهات والمحاور كافة سوف تضمن لها إما تجميد الأوضاع على حالها وإما الحرب.

استطاع أنور السادات، الزعيم العربي الذي تميز ببعده نظره، فهم هذه المعضلة وكان على استعداد للتقدم خطوات أكثر نحو ترتيب مسارٍ منفصل مع إسرائيل. كان متطيراً من إخوانه العرب، علاوة على ارتياحه الشديد، بشأن علاقتهم مع موسكو. وبالتالي لم يرغب بوضع الدبلوماسية المصرية تحت مجهر الدول العربية من جهة، ومن جهة أخرى لم يكن بعد على ثقة من قدرة أمريكا على التحمل في حال جازف بفصل مساره.

تبنى السادات لأجل ذلك استراتيجية خبيثة ومبهما بشكل استثنائي. فقد وفى العرب حقهم عندما كان يتكلم بشكل دائم وحامسة بالنيابة عن الفلسطينيين، وأصر علينا ودعانا للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، بالرغم من معرفته المسبقة وخلال محادثاتي معه أن ذلك لن يحدث لأن «منظمة التحرير»

متورطة بالإرهاب متبينة في سياستها ما يدعى بتدمير إسرائيل. فقد تحدث السادات بشكل انفعالي عن أهمية تحقيق تقدم متزامن على جميع المسارات مع تحفظ وشرط جوهري: وهو إعطاؤنا ثلاثة أشهر حداً أقصى لإجبار إسرائيل على الانسحاب من عدة جبهات، رغم معرفته التامة باستحالة حدوث ذلك على أي جبهة كانت، عدا الجبهة المصرية، وبالطبع فإن هذه الاستحالة كانت عذره للتحرك بشكل منفرد. طلب مني السادات إيجاد وسيلة لتحقيق ذلك من خلال بياناته المبهمة، فقد امتدح مراراً مهاراتي الدبلوماسية وبشكل علني، الأمر الذي، بالرغم من رغبتني باعتباره صادقاً، أعطاه عذراً آخر للتحرك بشكل أحادي عبر نقل عبء التحرك المنفرد، ووضعه على كاهلي.

بدا أن أسد سورية، الذي استبعدته إسرائيل من حل جزئي منفصل، كان يمتلك الرغبة الصادقة في حل شامل، لأنه يدرك أن هذه هي فرصته الوحيدة لتحرير الأراضي السورية كافة. وسوف يعطيه توحيد المفاوضات على جميع المسارات القدرة على منع واعتراض أي تحرك دبلوماسي لأشقائه العرب، بل سيمكنه أيضاً من إجبارهم على أن يضغطوا معه في الاتجاه نفسه.

وبين مطرقة إصرار الأسد على الحل الشامل، وسندان تفضيل السادات للتحرك في مسار منفصل، وقع الملك حسين، وأصبح شخصاً غريباً خارج اللعبة - ليثبت أن الحياة ليست دائماً منصفة. فقد اصطدم مع منظمة التحرير الفلسطينية في العام 1970 عندما منع الفدائيين من مهاجمة الأراضي التي احتلتها إسرائيل انطلاقاً من التراب الأردني؛ وواصل محادثاته السرية مع قادة إسرائيل والتي تجاوزت الخمسة مئة ساعة دون جدوى؛ ولأنه لم يشارك في حرب 1973، فلم يكن لديه أي أسرى لمبادلتهم؛ وفي الوقت نفسه كان أضعف من أن يشعل حرباً بمفرده. وبالتالي كان الحافز ضعيفاً بالنسبة لإسرائيل لإجراء مفاوضات مع الحسين، حتى عندما كان واقعاً تحت تأثير بعض الدول العربية الأخرى التي كانت ترعى منظمة التحرير الفلسطينية تارة عن اقتناع، وتارة أخرى من الخوف.

أصبح قادة عدة دول عربية على مستوى جيد من المهارة في التلاعب بالضغط علينا عبر الديموقراطيات الصناعية التي كانت تتخوف من أزمة أخرى للطاقة. فبعضهم تشدق باستنتاج مشؤوم يزعم أن إسرائيل لا يمكن أن تتحمل أي خسائر أو ضربات موجعة، كما ردد ذلك على مسامعي في مناسبات عدة. لقد استطاع في الحقيقة تحديد نقطة ضعف إسرائيل التي توجعها. ففي الدول ذات التعداد السكاني القليل والتي تحرص بشكل استثنائي على حياة مواطنيها، يكفي إيقاع عدد قليل من الإصابات لتوليد صدمة عميقة الأثر.

كانت مقاربة «الحل الشامل» تمثل وجهة النظر الفكرية الأكثر إغراءً، والتي بالطبع تتمتع بدعم واسع في أوساط الخبرات الأكاديمية، وظلت حتى حرب 1973 الخيار المفضل لدى الإدارة الأمريكية. من ناحية أخرى فإن جمع جميع الأطراف في جنيف، في وقت صعد معه السوفييت ومن معهم من العرب المتشدد

من مواقفهم بالرغم من مقاومة السادات لذلك، سوف يؤدي إلى دمج المطالب الخاصة كافة. وبوجود الجماعات المتطرفة التي كانت تضغط على العناصر المعتدلة، وبوجود الاتحاد السوفيتي الذي كان بدون شك يلعب دور محامي الدفاع عن الموقف العربي الجماعي (مع مساندة حلفائنا الأوروبيين واليابانيين) فإن النتيجة ستكون عزلنا مع حدوث جمود دبلوماسي أو حرب مؤكدة.

بالنسبة لإسرائيل، وبغض النظر عن جرأة التبجح والتحدي للقيادة في حرب الكل ضد الكل، وهي الطريقة التي تبناها كل السياسيين الإسرائيليين في التعامل مع المشكلات الداخلية، إلا أن إسرائيل لم تكن في موقع يسمح لها بقبول مفاوضات شاملة. فحتى ذلك التاريخ لم يكن هناك أي قائد إسرائيلي يقر بقبول حدود 1967 على جميع الجبهات بأي شكل من الأشكال؛ أو على إرجاع البلدة القديمة في القدس للسيطرة العربية؛ أو بالتخلي عن المستوطنات التي تم إنشاؤها فوق الأراضي التي احتلتها إسرائيل لاحقاً - وكل ما يمكن أن يكون جزءاً من برنامج عربي مشترك.

لهذه الأسباب جميعاً اقترحت - وحظيت بتأييد نيكسون أولاً ثم فورد - ما أسميته نظرية «الخطوة بخطوة»، والتي كنت قد أوضحتها لرئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد آنذاك إسحاق رابين، خلال زيارته الأولى للرئيس فورد في سبتمبر 1974، كما يلي:

إن الخيارات التي أمامنا هي «إما» تسوية شاملة وإما سلسلة من التسويات الجزئية. فالتسوية الشاملة سوف تضم القضايا الفاصلة كافة، وفي حال فشلها فإن ذلك سيؤدي إلى تولد ضغوط كبيرة. ثانياً، إن ذلك سيثير قضية حدود 1967 بشكل مبكر. ثالثاً، سيثير ذلك قضية القدس والمهجرين الفلسطينيين على باقي القضايا.. لذلك فإنه (لكل هذه الأسباب) من الضروري وجود بديل يحول دون سيطرة القضية الفلسطينية علينا جميعاً، وتأخير انعقاد مؤتمر جنيف قدر المستطاع على أمل مصادقة على مشروع تم إعداده.

إذا كانت السياسة الخارجية على قدر سهولة دراستها في المنتديات الأكاديمية، فإن الأردن سيكون المرشح المنطقي للمرحلة القادمة. وقد كانت قيادة الملك حسين متعاونة بشكل لا غبار عليه، ومفاوضات إسرائيل مع الأردن كانت أفضل تكتيك لتجنب الضغوط نحو التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، التي كانت طبقاً لدستورها ملتزمة بتدمير دولة إسرائيل. وإذا كان بالإمكان استدرار الأردن لمفاوضات حول الضفة الغربية وإقناعه بتحمل مسؤولية جزء منها، فإن قضية التمثيل الفلسطيني المتفجرة سيتم إزالتها من أجندة مؤتمر جنيف في حال انعقاده. هذا ما أبلغته للجنة العلاقات الدولية في مجلس الشيوخ في دورته التنفيذية المنعقدة في 31 مايو 1974:

«إن الطريقة المثلى للتعامل مع المسألة الفلسطينية، ستكون باستدرار الأردنيين إلى الضفة الغربية وبذلك ننقل الحوار... إلى حوار مؤحد بين الأردنيين والفلسطينيين».

في شهر يوليو، وقبل شهر ونصف من استقالة نيكسون، أبلغت وزير الخارجية الإسرائيلي إيفال آلون، أنه لا خيار لإسرائيل بتجميد الوضع القائم في الضفة الغربية وتأجيل المفاوضات مع الأردن على أساس أنه جاهز في أي وقت لإجراء تلك المفاوضات لاحقاً. وإذا لم تتعامل إسرائيل مع الحسين الآن، فإن قائد منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات سيصبح المتحدث الرسمي المعترف به عن الضفة الغربية خلال عام.

وقد فصلت هذه المسألة لرايين خلال زيارته لواشنطن في سبتمبر 1974:

وفيما يخص الأردن، فإننا نؤيد توقع أن وجود دولة فلسطينية سيكون من أهدافها القضاء على كل من الأردن وإسرائيل، كما سيكون لها قدرة عالية على تعطيل وزعزعة التوازن الصعب في المنطقة. ثانياً، يمثل الفلسطينيون حالياً العناصر المسببة لهذا التعطيل، لذلك فإن الولايات المتحدة لا تملك الدافع لإبراز الفلسطينيين.

ولذلك فإن الطريق الأمثل في اعتقادنا للتعامل مع المسألة الفلسطينية هو الإلقاء بالمفاوضات في ملعب كل من إسرائيل والأردن. كان هذا ما قلناه علناً مرات عديدة. وكانت تلك سياستنا، بذلك فنظرنا للمفاوضات الأردنية على أنها أولوية هامة.

واجهت استراتيجية الأردن — أولاً عقبات هائلة، فالبرغم من كون الأردن أكثر جارات إسرائيل قابلية للتجاوب، إلا أنه أيضاً كما لوحظ كان الأضعف. وبما أن الملك حسين لم يكن في موقع يخوله ببدء حرب دون حلفاء، بالتالي فإن إسرائيل لن تستفيد من التقدم على المسار الأردني إلا في حالة وجود دعم من دول عربية أخرى. وفي صيف 1974 المشؤوم، كان القادة العرب في حالة انقسام شديد. فعندما رافق زيد الرفاعي ثم رئيس الوزراء الأردني الملك حسين في زيارته لواشنطن في منتصف أغسطس في 1974 بمثابة من موكب استفتاحي للقادة العرب، وصف ما حدث على أنه محاولة لتسيق وتوجيه المواقف العربية:

لقد قررنا أن تلتقي كل من مصر وسورية والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية في جنيف لتسيق استراتيجية مشتركة، لكن منظمة التحرير لن تكون هناك لأن الأردن سيكون حاضراً، سورية أيضاً لن تحضر لأن فهمي (وزير خارجية مصر) سيكون حاضراً، ولن يلتقوا في القاهرة. إذن بقيت مصر والمنظمة والأردن، والآن نحن أيضاً لن نذهب.

علاوة على ذلك، ساندت بعض الدول العربية الأردن بصفته محاوراً رئيسياً خدعة للحصول على أكبر جزء ممكن من الضفة الغربية من إسرائيل، مما سيمكنهم بعد ذلك من مساندة إرجاع هذه الأراضي إلى منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن إسرائيل لم يكن لديها الدافع لتشجيع مفاوضات يكون الرابع الأكبر فيها منظمة التحرير الفلسطينية.

هذه العقبات كان يمكن تجاوزها لو أن تحليل الحسين لضرورات السادات كان أقرب. فقد دافع عن أهمية استراتيجية الأردن - أولاً على أرضية حاجة السادات «للغطاء الأردني» من أجل خطواته التالية في سيناء، والتي بدا واضحاً أنه كان مصراً على تنفيذها. في ذلك الوقت كانت استراتيجيةنا تعتمد على السادات بوصفه مفتاحاً للسلام في الشرق الأوسط؛ فقد كان رغم كل شيء أكثر الزعماء العرب اعتدالاً، كما أنه قائد أكبر الدول في المنطقة، ولذلك كنا نميل لتأييد تحليل الحسين. ولكن، كما تبين لاحقاً، كان للسادات وجهات نظر مختلفة. إذ لم يكن السادات مولعاً بالملوك، ولم يحب يوماً الملك حسين، ولم تكن لديه القناعة بأن الملك حسين قادر على توفير الغطاء الضروري له للقيام بخطوات منفصلة. وفي النهاية، فإن التسوية والممطالة الإسرائيلية ومعارضة السادات كانت كفيلاً بالقضاء على الخيار الأردني.

الخيار الأردني

وصل إيفان آلون وزير الخارجية الإسرائيلي إلى واشنطن في 30 يوليو 1974، في أصعب أيام إدارة نيكسون. كان آلون صديقاً شخصياً لي منذ عام 1957 عندما حضر منتدى هارفورد الدولي، والذي كنت قد أدرت به باعتباره برنامجاً صيفياً من شهرين للقادة الأجانب الشباب الواعدين. فقد قمنا معاً برحلة عبر نيواينغلاند أظهر فيها آلون شجاعة أسطورية عندما سمح لي بالقيادة. كان آلون أول قيادي إسرائيلي ألتقي به، ولقد روى لي حكايات بدت كالتقصص الرومانسية خلال حرب 1948، حيث تحدث عن الجيش الكبير المتداعي والمسلح بأسلحة مسروقة من مخلفات الدول الأوروبية، وكيف استطاع أن يهزم الجيش المصري ذا التدريب والتسليح الإنكليزي العالي، ولم يكن يتحدث عن ذلك بتبجح، بل بتواضع من شارك المعركة وبما يشبه المعجزة.

زرت آلون عام 1961 في كيبوتز جينوسار على شواطئ بحر الجليل على عتبة هضبة الجولان، حيث كان يعيش في شقة صغيرة بسيطة للغاية. لقد تعلمنا من البيئة المحيطة بنا أن المعجزات لا تحدث للذين ينتظرونها بسلبية، وقد انتزع آلون ومن معه من جيله كل إنش من التراب رغم الظروف المعادية المحيطة بهم بجهدهم ودمهم فقي كثير من الأحيان. في عام 1961، وفي أواسط ما يوصف بفترة السلام، كان ما يزال هناك ملاجئ ضد القنابل في جميع أنحاء جينوسار لحماية المستوطنين من القصف المتكرر الذي كان ينصب عليهم من مرتفعات الجولان السورية والتي كانت بيد سورية آنذاك.

حتى بعد ترقيته إدارياً، ظل جزء من آلون ذلك الطفل المعجزة، الذي يناقش الآن أموراً كبيرة كالتأثرات عالية الأداء والفشحات الإسرائيلية. إلا أن ذلك على أي حال لم يجعله بالضرورة شريكاً مريحاً في المفاوضات. كان آلون يتشرب نوعاً خاصاً من انقسام الشخصية الخاص بالجيل الأول للقادة الإسرائيليين. فقد كان شاهداً على عدد من الخسائر الإسرائيلية التي كانت تمنعه من تبني شعار إمكانية

بناء الثقة عبر التخلي عن الحواجز الإقليمية. إلا أن ذلك كان تحديداً ما، تدور حوله عملية السلام: إحداث توازن بين الشرعية والأمن، وبين الثقة والأراضي. كان لدى آلون خصال محببة ولطيفة استثنائية؛ ويمكن وصفه بأي شيء إلا بالتعنت. لقد أدرك أهمية عملية السلام فكرياً، ولكنه تراجع عن التطبيق العملي.

حددت هذه الازدواجية الاختلاف الجوهرى بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في كيفية رصد عملية السلام في الشرق الأوسط - وما يزال هذا الاختلاف مستمراً إلى يومنا هذا. فبالنسبة لنا، نظرية «الخطوة بخطوة» كانت طريقة لإبقاء المبادرة السياسية في يد الأمريكيين لمواجهة ائتلاف العرب المتطرفين مع الضغوط الشيوعية، ولإحباط التحركات السوفيتية، ولتأجيل أكثر القضايا جدلاً وإيلاً للحظات المناسبة. رحب قادة إسرائيل بهذه الفوائد، لكنهم عاطفياً - أو ضمناً - لم يكونوا على استعداد لتقبل القرارات التي قد تفرضها عليهم عملية السلام. لو تم حقنهم بمصل الصدق في يوليو 1974 لعبروا من دون شك عن تطلعهم العميق للتحرر من الضغوط كافة - بغض النظر عن الهدف بعيد المدى للسلام المرغوب فيه.

أصبح إسحاق رابين رئيساً للوزراء خلفاً للأسطورة غولدا مائير. إذ تم اختياره بصفته زعيماً لحزب العمال بأغلبية ضئيلة على منافسه شمعون بيريز، الذي كان وزيراً للدفاع في إدارته، وقد حكم بأغلبية برلمانية بفارق صوت واحد في نهاية ما يمكن وصفه بأكثر سنة صادمة في تاريخ إسرائيل. ففي الأشهر التسعة الأخيرة كانت إسرائيل ضحية لهجوم مباغت تكبدت فيه ما يقارب 2.800 قتيل، أي ما يعادل 200.000 إصابة أمريكية. بالإضافة إلى كونها ضحية لهجمات الراديكاليين الفلسطينيين الإرهابية. وفي غضون شهر - قتل في معالوت في 25 أيار (في منتصف جولتي المكوكية) 37 إسرائيلياً (معظمهم من الأطفال). في حين كانت إسرائيل تفاوض من أجل اتفاقيتين لفك الاشتباك في كل منهما وقد تراجعت عن خطوط وقف إطلاق النار السابقة. والآن بعد ثلاثة أشهر من المفاوضات حول مرتفعات الجولان المرهقة، طلب من إسرائيل أن تتراجع إلى خطوط ما قبل وقف إطلاق النار، وأن تقوم بانسحابات أخرى في الضفة الغربية، المنطقة الأكثر حساسية جغرافياً ونفسياً - مما يثر جدلاً داخلياً حول ما إذا كان القادة الإسرائيليون لهم الحق في الانسحاب من أراضٍ يعتبرها اليهود المحافظون أراضي مقدسة.

في أشد اللحظات رعباً، كان مجلس الوزراء الإسرائيلي يجد نفسه مضطراً إلى الانسحاب نحو حدود 1967. وما بدا خطوات صغيرة بالنسبة للأمريكيين كان كبيراً بالنسبة لهم بنظر الإسرائيليين ولا سيما أن الانسحاب سيكون من بقعة عرضها 50 ميلاً فقط. وقد أثار رابين هذا في 11 أيلول 1974، عندما كنا نناقش حول الخيار الأردني معه:

كيسنجر: أولاً أنا أتفهم مخاوف إسرائيل من أن السياسة الإسرائيلية التي أنتهجها قد تبدو مثل ككتيك سلامي.

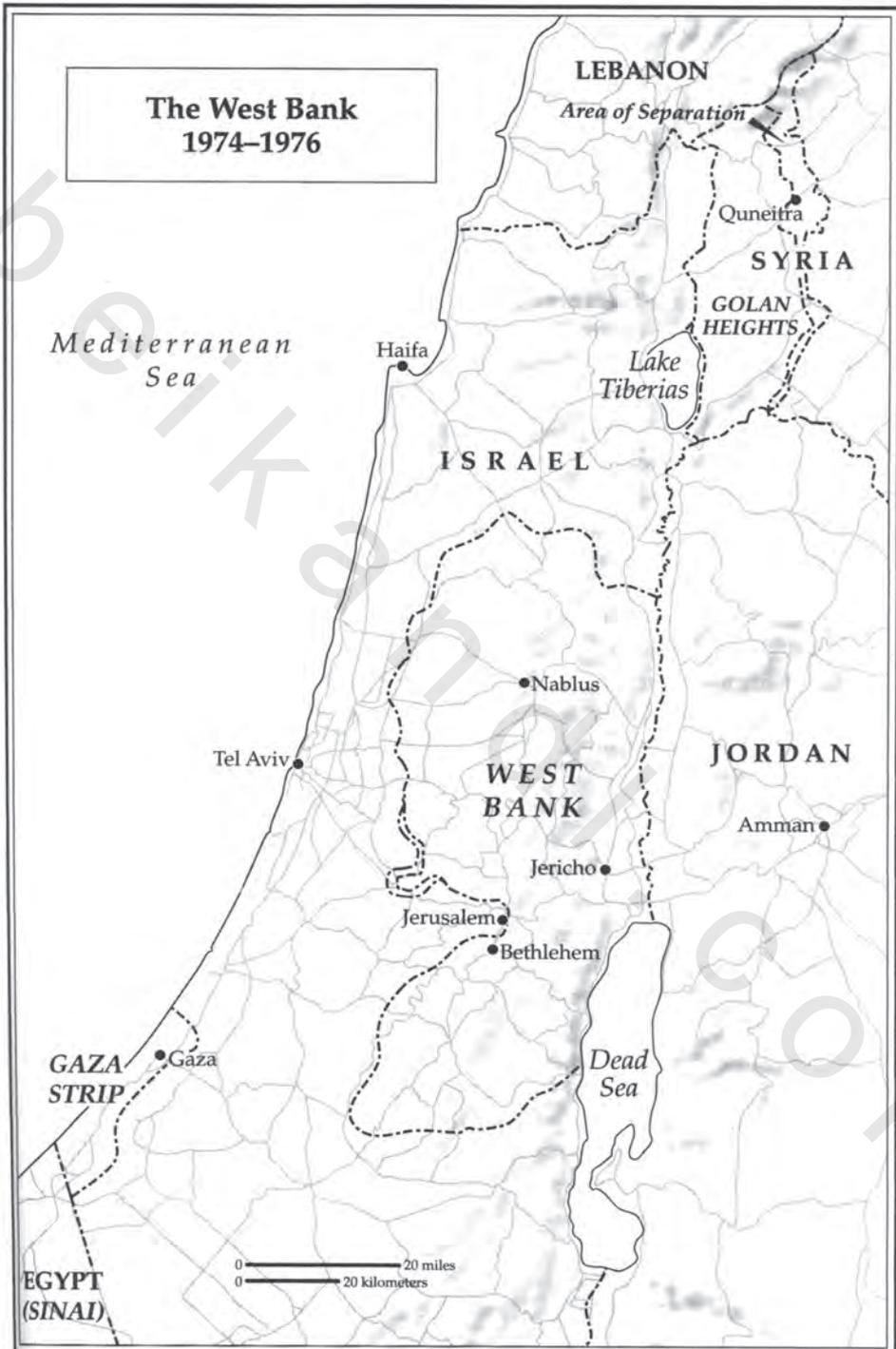
رابين: يمكن أن تنشأ عن واقع تكتيكات السلام.

كيسنجر: لا يمكن فعل الاثنين. ليس لدي جواب عن ذلك إلا من خلال علاقة الثقة..

لم يكن ثمة زعيم إسرائيلي متعاطف مع السلام بشكل تجريدي مثل آلون. ففي أثناء الأربعة والثلاثين يوماً من الزيارات المكوكية إلى سورية، رافقني آلون الذي كان آنذاك نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للعمل، أكثر من مرة في الطريق من القدس إلى مطار بن غوريون، وفي بعض حالات التعثر كان يرفع صوته بالموافقة والثقة بقدرتي على إيجاد حل. ومع هذا فإن آلون لم يزودني بأي إرشاد حول تحقيق هذه الرغبة الملحة. كان يطلعني فقط على إيمانه غير المحدود بمستقبل إسرائيل. إذ لم يكن موقف آلون عملياً مختلفاً عما كان عليه في فندق الملك داود في القدس حيث أعلمني أنه يصلي كل ليلة من أجل نجاح المفاوضات. وعندما سألته: أي جزء من الأراضي التي غزيت عام 1973 (الأراضي التي غزيت عام 1967 كانت خارج قوس) يمكن أن تعاد إلى سورية، شعر بالغضب وقال: «أراضٍ للسوريين؟ لا بد أنك مجنون». وفي أثناء زيارة آلون إلى واشنطن دعوته إلى كامب ديفيد مع السفير الإسرائيلي سمحا دينيتز، وبرينت سكوكروفت ومساعد بيتر رودمان إلى أمسية للمناقشة على العشاء.

كان رسالة آلون معقدة بقدر ما كانت عاطفية. فقد قال: إن رابين قد دخل رئاسة الحكومة من وقت قريب، وطلب منه أن يطلب مني تجنب أي توجه قد يتطلب انتخابات إسرائيلية فورية. وكان ذلك يعني أنه لم يكن يريد أن يباشر بالخيار الأردني، لأنه وعد بإخضاع أي تغييرات جغرافية في الضفة الغربية لأصوات الناخبين في إسرائيل.





وبالنيابة عن نفسه، كان آلون يفضل انسحاباً إسرائيلياً من جزء من الضفة الغربية. وقد وضع خطة متخيلة لتحقيق ذلك. لما كانت الأراضي كلها ما بين نهر الأردن والبحر عمقها 50 ميلاً فقط، فإن الانسحاب بخط مستقيم سوف يحرم إسرائيل من العمق الاستراتيجي الذي تحتاجه للدفاع عن السهل الساحلي، حيث يقطن معظم سكانها والذي يحميها من الجيوش العربية التي يمكن أن تدخل الأردن بعد وفاة الحسين. ووفقاً لخطة آلون ينبغي أن تحافظ إسرائيل على خط من المخافر الأمامية على طول نهر الأردن وتعطي الأردن ممراً ضيقاً حول أريحا ووسط الضفة الغربية، حيث تعيش الكتلة الكبرى (ما يقارب 98%) من السكان العرب (انظر الخريطة ص 363). وفي المناطق المعادة إلى إشراف العرب ينبغي على إسرائيل أن تتخلى عن الإدارة اليومية ومهمات الشرطة للأردن مع الاحتفاظ بالمسؤولية عن الأمن بكامله. وبعد عشرين سنة أصبح ذلك المفهوم أساس اتفاقيات أوسلو.

المشكلة الأساسية في أن تصبح «خطة آلون» مشهورة بسرعة في حين أن زملاءه ضمن «الترويكا» كانوا يسيرون في استراتيجية شاملة لا تتوافق مع خطته. كان رايبين يعتقد أن الاتفاق مع مصر فحسب يمكن أن يعطي إسرائيل مساحة التنفس التي تريدها. وكان شيمون بيريز - وزير الدفاع وفيما بعد البارز في حزب العمل - يرى أن هذه النقطة تدل على موقف صارم وتتعارض مع أي اتفاقية مؤقتة. كان بيريز يتحدث عن حل شامل.

كان مجلس الوزراء الإسرائيلي متفقاً على عدم منح آلون أي تأييد رسمي، وكل ما قدمه لي من اقتراحات كانت مجرد اقتراحات ذات طابع «استطلاعي» أو «شخصي» لأنهما كانا عرضة للرفض. ومع هذا اتخذت الحكومة قراراً واحداً وقد ناقش آلون أنه على الجبهة الأردنية لا يوجد حيز للانسحاب الجزئي، وأن أي انسحاب جزئي أو «تراجع سيكون خطأ دائماً. وهذا ما حكم على حوار مع آلون في كامب ديفيد، لأن الملك حسين رفض منذ البداية تسوية دائمة تقوم على مفهوم الإدارة الأردنية تحت الاحتلال الإسرائيلي العسكري. حدث هذا في مباحثات سرية مع الإسرائيليين، حيث أعلمنا بذلك كل جانب - ربما الأردن بشكل أوضح من إسرائيل.

ومن أجل تسهيل المفاوضات العربية الإسرائيلية ألحقت الولايات المتحدة كل اتفاقية لفك الاشتباك «بمذكرة تفاهم» مع إسرائيل، توضح المواقف الأمريكية نحو مختلف الاحتمالات. وبعد فك الارتباط مع سورية وافقت الولايات المتحدة بتعاطف على دراسة حاجات إسرائيل الإضافية الأمنية، ولا سيما بالنسبة إلى الجيل القادم من الطائرات المتقدمة.

في الحالات السابقة هذه البيانات كانت تعتبر تعبيراً عن الإيمان بضرورة المتابعة الفنية للمفاوضات. وقد فسرها مجلس الوزراء الإسرائيلي الجديد على أنها التزام قانوني بطلب ضخم مدته عشر سنوات بكلفة 40 مليار دولار (بأسعار الدولار عام 1974) يقدم إلى الكونغرس لصالح إسرائيل.

لم يجر مثل هذا الالتزام العسكري طويل المدى من قبل أي إدارة من قبل لصالح دولة أجنبية. وقد رفض نيكسون في شهره الأخير في السلطة أن يجري حتى مجرد دراسة للطلب الإسرائيلي. وعندما جادل ألون أن قائمته الضخمة بإرسال الأسلحة هي شرط مسبق لاستمرار عملية السلام، فإن نيكسون المضطرب كثيراً، وقبل ثلاثة أيام من مغادرته الرئاسة، أمر بوقف العملية بكاملها. أما الرئيس الجديد فقد أعاد هذا الموضوع للنقاش.

وهكذا أصبح طلب إسرائيل بالمساعدة أول قرار حول الشرق الأوسط يوضع أمام فورد. ورغم أن فورد ما يزال جديداً على تعقيدات دبلوماسية الشرق الأوسط، فقد كان على اطلاع جيد على تعقيدات عمليات الميزانية في الكونغرس. وبعد 24 ساعة من أداء فورد اليمين باستلام السلطة. استغل وزير الدفاع جيمس شليسينغر أول اجتماع لمجلس الأمن القومي في عهد الرئاسة الجديدة كي يطلب التوجيهات بشأن طلب إسرائيل في المساعدة.

سار الاجتماع على نحو سيء. فقد كان فورد غير مطلع على الأساليب الإسرائيلية في التفاوض، والتي ترفض التأكيد الإنجيلي على الصبر، وازدادت ثورته عندما اكتشف أن الطلب الإسرائيلي سوف يخفض الاحتياطات الأمريكية العسكرية وبالتالي سيخفض من استعداد القوات المسلحة الأمريكية:

شليسينغر: الحد المطلوب لتزويدهم ببعض الأسلحة التي يطلبونها، يوجب سحبها من القوات الأمريكية مما يجعل هذه القوات أقل استعداداً.

فورد: هل يفهمون الوضع على هذه الصورة؟

شليسينغر: نعم يا سيدي، ولكنهم يعتقدون أن حاجاتهم لها الأولوية.

فورد: ذلك بالتأكيد موقف غير أناني.

رغم هذه الملاحظة اللاذعة قرر فورد بعد يومين ألا يبدأ رئاسته بمشاحنة مع صديقة قديمة. ووافق على دراسة مجلس الأمن القومي التي رفضها نيكسون، وبذا أطلق التسليح الإسرائيلي إلى الجهاز البيروقراطي. وكانت هذه أيضاً مناورة ماهرة لتأخير أي قرار فوري، يظهر أن فورد يعرف طريقه في واشنطن: أعتقد أنه ينبغي أن نستوقفهم حتى نرى موقفهم. فهذه هي البطاقة الفارغة التي نملكها؛ ولا أعتقد أن الكونغرس سيقبل بسرعة مثل هذا الطلب ولا سيما في ظل التضخم الحالي.

الخيار المصري

وصل وزير الخارجية المصري إسماعيل فهمي إلى واشنطن يوم الأحد 11 آب قبل يومين من استلام فورد السلطة وقبل يومين من استئناف تركيا لعملياتها العسكرية في قبرص (انظر الفصل السابع).

وكنت قد تعرفت على فهمي في 29 ت 1، 1973، عندما جاء إلى واشنطن ليحل محل مستشار السادات لشؤون الأمن، محمد حافظ إسماعيل، بوصفته محاوراً.

أعلن آنذاك: «الرئيس أرسلي كي أتعرف عليك، وكى أعلمه عنك وأحضر لزيارتك». كانت تلك طريقة فهمي في القول: إنه جاء - غير مدعو - للتفاوض بل ليتعرف علي - وقد أعطاني فرصة فسيحة للكلام، ويعود ذلك إلى أنه كان يعرف ألا خيار آخر أمامه.

فهمي الواعي الذي يتحلى بالكياسة والذكاء - الرسمي المتخصص - كان يعلم جيداً حقيقة مهمته الأساسية وهي إبعاد الانشقاق السيكولوجي بين مصر والغرب، ولا سيما الولايات المتحدة. وفي المراحل الأولى من عدم وجود عملية سلام، كان هذا يعني أنه كان يقصدني بصفتي وسيطاً. أما المسألة الملحة في ذلك اللقاء الأول فقد كانت مصير الجيش المصري الثالث في سيناء، الذي وقع في مصيدة إسرائيلية عندما قطع شارون خط الإمداد الأخير (حتى بعد أن أعلنت الأمم المتحدة وقف إطلاق النار ودخوله موضع التنفيذ). تصرف فهمي كما لو أن مساعدتي في إخراج ذلك الجيش من المصيدة التي لا يستطيع أن يخرج منها بمنزلة هبة خاصة تسبغ علي من قبل رئيسه، الذي لم أقابله بعد. وأكد فهمي أن مصر والولايات المتحدة ستكونان شريكتين في دبلوماسية الشرق الأوسط، رغم أن بلدنا لم يستأنفا العلاقات الدبلوماسية بينهما التي قطعها عبد الناصر في أعقاب حرب الشرق الأوسط عام 1967. كان فهمي المهذب أستاذاً في التلميح، فقد إذ كان يفتح الحديث برفعي إلى مستوى الدبلوماسي المقدر، يشرح لي الحفظ في التأكيد على مصالح أمريكا في إقامة علاقات طيبة مع مصر. فورد الذي قابل كثيراً من المفاوضين، أصغى إلى فهمي بدهشة، ثم بنوع من الترحيب يمكن أن يحتفظ به المرء من أجل عرض مسرحي أو رياضي.

كان فهمي يتهم أحياناً بين زملائه العرب بأنه موالٍ للغرب. وكان الزعماء السوريون بشكل خاص يتساءلون بهتكم ما إذا كنت سأدعو فهمي إلى اجتماع وزراء خارجية الناتو المقبل. وقد استخدموا ميله الواضح نحو نمط الحياة الغربية ليثروا حوله الجدل. ذلك أن فهمي كان قبل كل شيء وطنياً مصرياً محباً لبلاده، وقد شارك السادات في وجهة نظره بأن المساعدة الدبلوماسية الأمريكية لا يمكن الاستغناء عنها لأنه لا توجد دولة عربية تستطيع أن تتقدم نحو السلام بمفردها ولأن المحاولات لتشكيل جبهة موحدة، كانت تتعثر تحت وطأة الفرداوية العربية، والتنافس المتأصل، وخصوصية المزاج.

اعتمد فهمي شأنه شأن زملائه العرب على الالتفاف كشاشة لإخفاء السرية. ولكنه كان يختلف عنهم في موهبة تحويل فن الخطابة إلى تكتيكات دبلوماسية. ومن خلال مناورته بعواطف العرب، والشكوك بالإسرائيليين، وثقته غير الحقبة بالسوفييت، ونيته الطيبة نحو الأمريكيين استطاع أن يقترب أكثر نحو اتفاقية منفصلة.

صيف عام 1974 كان تجربة لحماسة فهمي. فبينما كان يسعى إلى الحصول على اتفاقية منفردة، كان السادات (وفهمي) بحاجة إلى أن يحافظا على الوحدة العربية ظاهرياً، حتى يتأكدا تماماً أن اتفاقية مقبولة في سيناء باتت في اليد. وكانت الولايات المتحدة تفضل أن تكون الخطوة التالية مع الأردن، والتي كان السادات وفهمي مقتنعين أنها ستوفر اتفاقية مصرية لعدة شهور، أولاً في أثناء سريان الانتخابات الإسرائيلية الحتمية ثم لفترة غير محددة، في الوقت الذي ستظهر فيه الخلافات بين الأردن ومنظمة التحرير حول من سيمثل الفلسطينيين. والزعماء المصريون لم يكن في نيتهم إضاعة أملهم في استعادة جزء من سيناء على الأقل وسط النقاش الذي لا قرار له حول الضفة الغربية. وكان فهمي في الوقت نفسه، الذي لم يكن في وضع مناسب للتخلص من السوفييت لمصر، يعي جيداً الأهمية القصوى التي يحتفظ بها وحسن النية تجاه الولايات المتحدة.

ضحى فهمي بكل الخيارات اللامعقولة من أجل اتفاقية مصرية - إسرائيلية منفردة. فطبيعته المرححة كان لها تأثيرها لدى فورد إذ حجبت التهديدات غير المباشرة التي كان يضعها نصب عينيه كالطبيب الذي يواجه تشخيصاً غير مناسب - وكأن الأحداث تحت تصرفه. وفي حال غياب تقدم مباشر ما في سيناء - لنقل حتى شهرت2- سوف يدعي أن الشرق الأوسط ينتفض ثانية، ربما بتحفيز من سورية (لم يشرح فهمي لماذا ستثير اهتمام سورية وانتفاضها اتفاقية مصرية إسرائيلية منفردة كان الأسد يعارضها). أعلمنا فهمي أنه خطط لقبول دعوة لزيارة موسكو، قبل وقت غير طويل، بالرغم من أن لانية لديه لعقد أي «صفقة» هناك - مما كان يعني بالطبع أن لديه الإمكانية لأن يفعل ذلك على وجه الدقة. وقد رحب برغبتنا لتحقيق تقدم على الجبهة الفلسطينية، ولكنه أصر على أن هذا يتطلب اتصالات أمريكية مباشرة مع «منظمة التحرير» التي تعيق بالطبع الخيار الأردني، وسترفض بالتأكيد من قبل إسرائيل.

ضحك فهمي من الاقتراح القائل؛ إن مصر تحتاج تغطية أردنية من أجل دبلوماسيتها المستقلة. كان العكس، بالأحرى، هو الصحيح:

الأردن لا يستطيع أن يتحرك دون تأييد قوي من الرئيس السادات. ولا يوجد قائد عربي يستطيع أن يدعم الملك حسين. كما قلت لك، إنه رجل طيب ولكن ما حدث في «أيلول الأسود» (عندما هزم الجيش الأردني «المنظمة» في الأردن في أيلول 1970) .. جعله لا يستطيع أن يعمل بدون تأييد القاهرة.

نتج عن التلاطم بين بلاغة فهمي وتنظيراته توصية بسياسة واحدة واضحة لا لبس فيها وهي: أن مصر لن تنتظر المفاوضات الأردنية. «يستحيل دعم أي فك ارتباط أردني إذا لم يعزز بانسحاب على الجبهة المصرية» (أي انسحاب إسرائيل من الجبهة المصرية). ولمح فهمي في بعض الأحيان إلى إمكانية دخول السادات في مفاوضات تسير بشكل

متواز مع الأردن، لكن ذلك كان من قبيل تهدئة إصرارنا غير المفهوم بالتركيز على المبادرة الأردنية أكثر من اعتمادنا خيار سياسة جديدة. ولكن للحقيقة، فإن تزامن المفاوضات على مساري الضفة الغربية وسيناء، كان أكبر من قدرة التحمل العاطفية لكل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. وقد كانت زيارة فهمي في جوهرها تعلن أن انبثاق معاهدة منفصلة إسرائيلية مصرية ستكون الخطوة التالية الأكثر ترجيحاً في مسيرة عملية السلام.

الملك حسين وعملية السلام

بعد يومين من مغادرة فهمي في 16 أغسطس/ آب - أي بعد تولي فورد منصبه بأسبوع واحد - وصل الملك حسين إلى واشنطن، ليتتبع الخيار الأردني الذي كانت إسرائيل ومصر تقاومانه بسذاجة وبشكل صريح. وكالعادة، فإن نزاهة وكياسة الملك كانت تخفي وراءها إصراراً حديدياً على حماية العرش وعلى صون كرامة شعبه.

رافق الملك حسين رئيس وزرائه زيد الرفاعي، الذي سبقه في زيارة استطلاعية موجزة في 16 أغسطس - أي قبل 48 ساعة من إعلان نيكسون استقالته. لم تكن الدبلوماسية في الشرق الأوسط شغلنا الشاغل في تلك الساعات المحمومة، وكانت النتيجة أن كان الرفاعي الزائر الوحيد من الشرق الأوسط الذي لم أستقبله في المطار - وهذا تجاهل على الرغم من كونه مبرراً ومفهوماً، إلا أن ذلك ألقى بظلاله على العلاقة بيننا لفترة من الزمن.

لم تكن أهمية الرفاعي ناتجة عن مركزه الوزاري، الذي كان مؤقتاً، بل بسبب علاقته الوثيقة بالملك، التي كانت علاقة دائمة. كان الرفاعي عضواً في دائرة ضيقة من المؤتمنين الذين يشعر معهم الملك بالانفراج، وكان يتناوب في الوزارة وخارجها تبعاً لمتطلبات الوضع الأردني غير المستقر، وكلما دعت الحاجة للحفاظ على العرش والأسرة المالكة. وبغض النظر عن مناورات الملك حسين الحاذقة التي تظهر في متاهة السياسات العربية الداخلية، إلا أنه لم يكن متشائماً أو مشككاً، وكانت لديه ثقة كبيرة بالولايات المتحدة الأمريكية من دون أن يشرد بعيداً عن النقطة التي قد تهدد شبكة الأمان الأمريكية التي تخصه.* كان الرفاعي يجد نفسه في الحكومة عندما يعتبر الملك ذلك ضماناً لمواجهة أشقائه العرب. وعندما كانت رياح التطرف تهب بشكل قوي وبغويض، يتم استدعاء بعض المساعدين من بطانة الحسين للظهور على الساحة - مع أن الرفاعي لم يكن يختفي بشكل كامل من الدائرة الداخلية.

(♦) المرة الوحيدة التي اقترب فيها الملك حسين منها كانت أثناء حرب الخليج عام 1991، عندما رفض الانضمام إلى التحالف المعادي لصدام، رغم أنني ناقشته أن بقاء عرشه هو الخدمة الأكثر أهمية التي يستطيع الحسين تقديمها لاستقرار الشرق الأوسط في تلك الأزمة.

بل كان الرفاعي مناسباً للعب دوره، إذ كان مراوفاً وعلى درجة عالية من الذكاء، كما كان مفاوضاً صلباً خفّف حس الدعاية الخبيث لديه من حرارة ومهارة أسلوبه في الدفاع عن مصالح بلده وعن الأسرة الملكية الهاشمية. من بين كل المحاورين العرب، كان الرفاعي أقلمهم ميلاً للرومانسية التي كانت تتسبب أحياناً بدفع السادات لتحويل الواقع إلى إيقاع قصيدة ملحمية.

كان لدى الرفاعي تصور لتسوية فاصلة وجدت لها صدى في إسرائيل. فقد عرض الرفاعي القبول بانسحاب إسرائيليين متواضع على خط مستقيم يبلغ 10 كيلو مترات (أي تقريباً 6 أميال) من نهر الأردن على أرضية أن أي تقدم أردني سيكون قادراً على الوصول إلى مرتفعات (جودين). وكان على ثقة بأن «الإسرائيليين لا يتخلون عن قمم المرتفعات». وبما أنه تم رفض الانسحاب على خط مستقيم على طول نهر الأردن من قبل إسرائيل، عرض الرفاعي اختبار خطة ألون شريطة أن تنفذ في سياق اتفاق زمني وأن تتسحب القوات العسكرية بالكامل من الأراضي الأردنية.

تبين لاحقاً أنه قد أخطأ في تقدير وضعه التفاوضي. فالرفاعي كان مقتنعاً بأن الخيار الأردني واقعي ببساطة لأنه لا يمكن للسادات أن يعادي العرب بقيامه بعقد اتفاق منفصل. لذا فقد حث الرفاعي إما عقد اتفاق أردني-إسرائيلي وإما على مفاوضات متزامنة بين إسرائيل ومصر من جهة، وبين إسرائيل والأردن من جهة أخرى.

وبهذه المعنويات أخبر الملك حسين الرئيس فورد بالتالي:

نود أن نعرف يا سيدي أين نقف الآن؟! إذا كنا غير مدرجين في قائمة المفاوضات الحالية، فإننا مستعدون للعودة إلى منظمة التحرير الفلسطينية والاعتماد عليها لحل مشكلتنا. وقد زاد الرفاعي على قول الملك بقوله «لا يهم إن تم استغلالنا، ولكننا في النهاية نريد حصة من الغنيمة». وقد اقترح الحسين أنه، بعد عقد اتفاق حول الضفة الغربية سيعرض على السكان إجراء استفتاء عام تحت إشراف جهات غير عربية من الأمم المتحدة ليختاروا بملء إرادتهم بين الانضمام إلى الأردن أو السعي للحصول على الحكم الذاتي تحت لواء اتحاد كونفدرالي مع الأردن.

لو أننا كنا في مركز يسمح لنا بالسير وراء العواطف عند تقرير سياساتنا، لكننا أنا وفورد اتفقنا منذ زمن. ولكننا لسوء الحظ، تعلمنا ما فيه الكفاية من اتصالاتنا السابقة «ياخوة» الحسين العرب كي ندرك أننا لم نكن في موضع يخلوننا بالقيام بمفاوضات منفصلة مع الأردن.

وأفضل ما كان بإمكاننا عمله، ولو عن غير قناعة فعلية، هو وعدنا بالتعمق في ما أشار إليه فهمي بأن خوض مفاوضات متزامنة في الوقت نفسه على الجبهتين، يمكن أن ينفذ أو على الأقل قد يتم البدء بإجراء مفاوضات مع الأردن بعد بدئها مع مصر بفترة وجيزة.

زائران عربيان آخراڻ: سورية والمملكة العربية السعودية

كان على جدول الأعمال وزيراً خارجياً دولتين عربيتين آخراڻ ينبغي الاستماع إليهما قبل أن ينخرط فورد في تعقيدات الجانب العربي وأهوائه بصورة كاملة. إذ وصل وزير خارجية سورية عبد الحليم خدام يوم الأربعاء في الحادي والعشرين من شهر آب، كما وصل عمر السقاڻ من المملكة العربية السعودية يوم الأربعاء في 28 آب.

كان خدام قد استقبلني مرحباً في المطار بمناسبة زيارتي الأولى لسورية في شهر كانون الأول عام 1973، وسرعان ما أخبرني أن سورية غير معنية بأي تسوية جزئية وأنها ستحكم على تسوية شاملة من حيث إنها تضمن استعادة حقوق الفلسطينيين. لم يحدد خدام هذه الحقوق، ولم يعطني انطباعاً بأن بقاء إسرائيل يحظى بدرجة مهمة في أولوياته. وعكست تقارير الصحف السورية حول زيارتي هذا الموقف. وفي زيارة تالية لدمشق متجهاً إليها من تل أبيب أشارت وسائل الإعلام السورية إلى أن وزير الخارجية الأمريكي قد جاء من «المناطق المحتلة».

سرعان ما ميّز وزير الخارجية السورية موقفه عن موقف فهمي، بأن المواطنين في سورية أقل جنوحاً إلى المصالحة من العسكريين، وعندما تعرفت إلى الأسد تأكدت أن هذه الإشارة كانت طريقة خدام في تحذيري بأن أي تنازلات تقدم فستكون بأمر من الأسد.

في الأشهر التالية رأيت كثيراً من هؤلاء المتحمسين قومياً. كان خدام لأمع الذكاء ويتمتع بحس فكاهة ساخر. وخلال زيارات مكوكية استغرقت 34 يوماً، كنا نركب السيارة معاً من مطار دمشق وإليه، وقد جلسنا معاً في لقاءات لا تنتهي بينما كانت كلٌّ من سورية وإسرائيل تتماحكان للوصول إلى الاتفاقية السورية - الإسرائيلية الوحيدة التي ما تزال باقية حتى كتابة هذه السطور، ولما لم يكن خدام آنذاك ضمن دائرة الأسد الداخلية، فقد كان لا يُدعى إلا بعد أن أكون قد أجريت مناقشة خاصة مع رئيسه، تليها جلسة مع قادة سورية العسكريين. ولكنه حينما كان يحضر كانت ملاحظاته فعالة تدل على مقدرة حرفية، كما أن أسلوبه التفاوضي متماسك بقوة.

على أن خدام، خلال زيارتي المكوكية، كان يتحرك بالتدريج، إن لم يكن بنفور، نحو القبول بنوع من التسوية السلمية أو نحو دبلوماسية تقوم على القبول من دون إسرائيل إلا إذا كان الباعث الخفي احتمالاً أنه إذا مال ميزان القوى نحو الجانب العربي، فإن سورية ستحتفظ بخيار تصفية الحسابات. ولكن طالما أن هذا الانقلاب ما يزال وهماً فقد كان وزير الخارجية يقوم بدوره الدبلوماسي بأسلوبه المعارض.

عندما زار خدام واشنطن كان يعرف جيداً من الصحافة الإسرائيلية أن إسرائيل لن تبحث في انسحاب جزئي آخر من مرتفعات الجولان، وأنه حتى في حالة تسوية نهائية فإنها ستقترح الاحتفاظ بجزء من هذه المنطقة الاستراتيجية. وإذا استمرت إسرائيل في هذه المواقف، فإن سورية ستستبعد

عملياً من مسيرة الخطوط - خطوة ولن تستفيد إلا القليل حتى مع الوصول إلى تسوية شاملة. ومع هذا، في نهاية النهار، استخلصت القيادة السورية كما استخلصت مصر - بتحفظ أكبر أنه من أجل تحقيق أي تقدم فإن دور أمريكا لا يمكن الاستغناء عنه. ونتيجة لذلك فإن الغرض الأول لزيارة خدام كان الحيلولة دون استبعاد سورية من دبلوماسية الشرق الأوسط. لذا لم يستعرض أياً من المواقف النضالية المتبجحة في واشنطن والتي كانت تميز لقاء اتنا الأولى في دمشق. كما أنه تجنب الإشارة إلى أي تهديدات تخص التحرك العسكري السوري المنفرد، والذي كان التحذير القياسي في جعبة الزعماء العرب الآخرين - إذ يستشهدون بالتهديدات السورية على أنها بديل غير مباشر منهم.

زيارة خدام في شهر آب 1974 كانت من عدة وجوه النقطة الساخنة في العلاقات الأمريكية - السورية. فقد قال على سبيل المزاح؛ إنه سيدعوني إلى مؤتمر «القمة العربية» القادم نظراً لأن زملاءه كانوا يطالعوني على كل شيء بكل الأحوال. ولكي يفيظ المصريين المكروهين فإنه لم يعارض مفاوضات مع الأردن حول جزء من الضفة «بغض النظر عن مدى (توافق) ذلك مع الحكم الذاتي للفلسطينيين». وخلافاً لأي مسؤول عربي آخر، فإن وزير الخارجية السوري لم يكن يساوي بين الكم الذاتي للفلسطينيين وبين «منظمة التحرير الفلسطينية». لم يكن الأسد يجب «المنظمة» كثيراً لأنه كان يعتبر أن دولة فلسطينية مستقلة ستشكل عقبة أمام «سورية الكبرى» وفقاً لاستراتيجية طويلة الأمد، بل كان يعمل دائماً على إيجاد قيادة فلسطينية جديدة تحت الوصاية السورية في مواجهة عرفات.

وفي متابعة لتلك السياسة أشار خدام إلى أن سورية قد تكون مستعدة للعمل مع الأردن لتطوير صيغة خاصة للحكم الفلسطيني الذاتي لا ترتبط بمنظمة التحرير. ولكننا كنا نعي عدم ثقة الحسين الدائمة بالأهداف السورية البعيدة، ولهذا لم نتوقع أن ينجم أي شيء عملي عن التعاون السوري - الأردني بشأن فلسطين. ولذا كانت نتيجة زيارة خدام - حتماً - المماثلة: وقد وافقنا على استمرار الحوار في دمشق وذلك عندما سألوزر الشرق الأوسط مرة أخرى في غضون أسابيع.

كان الزائر التالي وزير الخارجية السعودي عمر السقاف. كانت المملكة العربية السعودية مجتمعاً تقليدياً يقوم على المبادئ الإسلامية الأصولية (قبل أن تصبح الأصولية ميسّسة). إذ كانت تراوح ما بين الراديكالية العربية والتحريرية الفلسطينية الوحدوية، ومخاوفها الذاتية من جيرانها الطامعين، والخطط الشيوعية. وكان زعماءها يعلمون في النهاية، أن أمن السعودية - وبخاصة حقاً - يعتمد على المساندة الأمريكية، ولكن كان لديهم ثقة أقل في حكمنا على الأشياء وكانوا مهتمين بالأقل يقلب تهورنا الحسابات الدقيقة التي تحافظ على بقائهم. كانت المملكة العربية السعودية خبيرة بما يخص الشعور بالأمن من خلال العزلة، وضعيفة جداً فيما لو أصبحت لاعباً رئيسياً في دبلوماسية الشرق الأوسط. ولما كانت غير راغبة بالمخاطرة بتماسكها الداخلي عن طريق حشر نفسها في عملية السلام، فقد تبنت دور

المراقب الخبير الذي يشجع على عملية السلام من دون الإساءة إلى الراديكاليين في الدول المجاورة الصارمة التي أجبرها القدر على العيش بينها.

الكلام الطنان للدبلوماسيين السعوديين باسم القضية العربية كان معصوماً عن الأخطاء وعنبياً أحياناً، ولكن بعيداً عن العواطف، كانت السياسة السعودية مساعدة دوماً للدبلوماسية الأمريكية. فقد فرضت حظر النفط ضد الولايات المتحدة وهولندا لإظهار التضامن مع العالم العربي أثناء حرب تشرين (أكتوبر). ولكن هذا الإجراء كان رمزياً أكثر منه مؤثراً، إذ يمكن للنفط أن ينقل، وكانت الولايات المتحدة تحصل على ما تحتاج من نفط من منتجين آخرين أصبح زبائنهم التقليديون يحصلون على النفط من السعودية. ولكن تأثير حظر النفط قد هز العالم الصناعي، الذي حاول أن يزيد من مخزونه النفطي إذ استمرت الديموقراطيات الصناعية في ذلك حتى بعد أن رفع الخطر، مما رفع الأسعار بمقدار أربع مرات وسبب تضخماً وركوداً - وهو ما سأشرحه في الفصل 22.

شرح عمر السقاف جميع التعقيدات والمفاوضات السعودية، فقد كان وزير الخارجية مُنفذاً للسياسة وليس صانعاً لها. فالاستراتيجية تضعها الأسرة المالكة - منذ أواسط الستينيات حتى أواسط السبعينيات على يد الملك فيصل الحاد الذهن، والحاذق، والشديد التكتم. وعند اتخاذ القرارات كان السقاف نادراً ما يحضر محادثات مع الملك، وفي المناسبات النادرة التي كان يدعى إليها، كان يجلس بعيداً مع باقي المستشارين بحيث يحتاج إلى أن يرفع صوته حتى يلفت انتباه الملك. (المقابلات الرسمية لم تكن تشجع على مشاركة المستشارين حيثما جلسوا نظراً لأن الملك فيصل وأنا الأساسيين، إذ كان يجلس أحدهما قرب الآخر وسط غرفة واسعة وفي مواجهتنا المترجم، فيما يجلس المستشارون قرب الجدران على بعد عشرة أقدام على الأقل من كل جهة).

كان السقاف، بإيجاز ناقل رسائل، ينقل ويتلقى الرسائل باسم الأسرة المالكة، ويقوم بهذه المهمة بكل كياسة وحكمة. كان يدرك الأمور جيداً. ويعالجها بمواربة ويتجنب المواجهة والاستعراضات الدرامية إذا ما كانت الأمور دقيقة.

كان السقاف قبل كل شيء، عند زيارته واشنطن، مهتماً بأن يُبعد الغضب الغربي حول أزمة الطاقة عن المملكة العربية السعودية. وقد حذرته من أن هناك حدوداً لصبر الغربيين:

في رأيي أن أسعار النفط الراهنة ستخلق أزمة اقتصادية في الغرب، مما سيدفع حكومات أخرى، مهما كانت وجهات نظرها، إلى تصرف عنيف.

في هذه الظروف كان لدى السقاف دافع قوي كيلا يضحخ الضغوط على العلاقات العربية - الأمريكية عن طريق اتخاذ موقف صلب في مفاوضات الشرق الأوسط. ومن أجل البيان أعلن عن تحذير رسمي يستنكر استمرار الخطوات المنفردة. ولكنه أقتنعنا

أيضاً أن المملكة العربية السعودية تصادق أي تقدم دبلوماسي دون أن تدعي مسؤوليتها عنه.

رابين يزور فورد

بات كثيرون الآن يعتمدون على اللقاءات الوشيجة مع إسحاق رابين، رئيس وزراء إسرائيل الجديد، الذي وصل إلى واشنطن في العاشر من أيلول.

لسوء الحظ لم تكن علاقات فورد مع رابين جيدة قط، فمواجهتهما الأولى كادت تكون كارثة بسبب وقائع السياسات الداخلية في بلديهما. وكان هذا أمراً مؤسفاً، إذ كان على الرجلين أن يتغلبا عليها ويتفقا. كان رابين سفيراً إسرائيلياً لأمعاً في واشنطن، حيث أظهر تفهماً غير عادي لتحفظ فورد المعتدل. وكان فورد مؤيداً قوياً لإسرائيل طوال فترة عضويته في الكونغرس. ومع هذا فإن مناسبة لقائهما الأول جرت في فترة عصبية من العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية.

كان جزء من المشكلة يعود إلى التكوين النفسي لكلا الرجلين. فقد كان رابين عقلانياً وذا طبيعة تحليلية، أما فورد فكان عفويًا ويتصرف غريزيًا. وقد كان رابين يتصرف باستقامة متحفظة، أما فورد فكان يتصرف بحرارة ونية طيبة. بنى فورد تاريخه المهني في الكونغرس، وفق مبدأ الحلول الوسطن، أما رابين فقد اكتسب شهرته بصفته رئيساً لأركان قوات الدفاع الإسرائيلية، التي كانت تتطلب مهارات قيادية، أما فورد فقد أمضى حياته كلها في السياسة، في حين أن رابين تعلم فن السياسة عند الدخول إلى عالمها.

لا يمكن تخيل التناقض الكبير بين رابين وسلفه، غولدا مائير المقتردة، التي عرفتها واشنطن جيداً. كانت غولدا في الواقع أكثر صلابة من رابين، ولكنها كانت تخفي صلابتها وراء سلوك من الوداعة غير عادي. وبصفتها من الرواد في إسرائيل فقد كانت تعتبر كل شبر من إسرائيل مقدساً، بما في ذلك - عملياً - فتوحاتها. كانت المناقشات حول الاستراتيجية بعيدة المدى تتعبها. وكان أكثر ما تخشاه غولدا أن تُفرض صفقة سوفيتية - أمريكية ما على حساب إسرائيل، مع أن مثل هذا الترتيب لم تجر مناقشته أو التداول فيه مطلقاً.

تابعت غولدا مائير اتفاقيات فك الاشتباك مع مصر وسورية دون أي حماسة تذكر للوصول إلى تحرير الأسرى الإسرائيليين. وبمناسبة زيارة نيكسون إلى إسرائيل في حزيران 1974 بعد أسابيع قليلة من تحيها عن منصبها، قالت غولدا للرئيس: إنها ستعارض أي انسحاب إسرائيلي جزئي لأي سبب. وبالتالي، كانت تقول: إن إسرائيل ينبغي ألا تتسحب إلا مقابل اتفاقية سلام نهائية. واستثنت من هذا انسحاب أي مستوطنة أينما وجدت، وبهذا رفضت مبدأ حدود 1967 بصفته أساساً لاتفاقية سلام حتى مع مصر، جارتها الأقرب إلى المصالحة.

وبقدر ما كانت غولدا مائير صارمة تجاه المفاوضات، فإنها لم تظهر ذلك علانية عندما تحدثت عن علاقات إسرائيل مع الولايات المتحدة. بل كانت تعي دوماً حقيقة أن بقاء إسرائيل، في النهاية، يعتمد على النوايا الحسنة للولايات المتحدة. ولذا كانت تشجع هذه العلاقة بكثير من الاهتمام. وعلى شاشة التلفزة الأمريكية أظهرت غولدا مائير نفسها أماً للأرض - عاطفية، ذكية، انتقادية أحياناً مع إبداء شيء من الحزن أكثر من الغضب. أما تجاهي فقد كانت أقل تحفظاً إلى حد ما، ربما لأنه بدا لها أن ديانتني اليهودية ستدفعني إلى أن أبدي دعماً غير محدود لإسرائيل، وإن كان هذا لم يمنعها من أن تعلن شكواها كونها عمّة عجوزاً من ابن أخيها المراس. وعندما شكّلتها مؤيد أمريكي لإسرائيل أنني أعطي الأولوية لواجباتي تجاه عملي قبل التزاماتي تجاه ديني، أجابت «لا أهتم بذلك. فأنا أقرأ من اليمين إلى اليسار على أي حال».

وعلى النقيض من ذلك وجد رئيس الوزراء رايبين عام 1974 نفسه في وضع أقل درجة. إذ لما كان أول مواطن مولود في إسرائيل يصل إلى هذا المنصب، فإنه لم يشارك في الحماسة الصاخبة لجيل الرواد من القادة الإسرائيليين السياسيين، ومعظمهم من المهاجرين، الذين أسسوا الدولة وصاغوا بنيتها. ويظل ممثلي هؤلاء البارزون أمثال غولدا مائير التي تتزعمهم، وموشيه دايان، الذي كان مُحبطاً لأن إخفاقه في التحرك عشية «حرب يوم الغفران» قد حرّمه من منصبه الذي تحرشه له مواهبه وإنجازاته كما بدا في وقت من الأوقات.

وفي الوقت نفسه كان رايبين يشعر بضرورة الحذر من منافسيه في حكومته. فقد كان يحيط به كل من إغال آلون وشمعون بيريز. وقد كان رايبين يثق بأخلاق آلون أكثر مما يثق بذكائه، أما تقديره لبيريز فكان على العكس تماماً. فقد كان آلون أعلى منه في قوات الدفاع الإسرائيلية، ولكنه كان أكثر اهتماماً بالمادة من اهتمامه بالمنصب، ولم ينافس رايبين على الأولوية لا خفية ولا على نحو مباشر. بل ما وقف ضده هو استراتيجية رايبين. إذ لما كان مدافعاً قوياً عن الخيار الأردني، فقد كان نافذ الصبر تجاه الاستراتيجية الحذرة لرايبين؛ إذ كان يفضل عقد اتفاق حول الضفة الغربية أولاً ثم يقرر الخطوة التالية بعد ذلك.

وزير الدفاع شمعون بيريز خلف الرجلين بعد أن توفيا على مدى العقدين التاليين. كان بيريز مهندس «الارتباط مع فرنسا» الذي زوده بالأسلحة التي أكسبت بلاده حرب الستة أيام عام 1967. كما ساعد على الحصول تطوير وكثير من الأسلحة التي ما تزال بلاده تعتمد عليها. ولعله كان أيضاً من أوسع الرجال معرفة من ذلك الجيل أي من زعماء إسرائيل. وكان يغريه التفوق دوماً. بيد أن هذا الجمع ما بين الطموح والعقلانية المجردة لم يتوافق مع مزاج الشعب الإسرائيلي، بل وساهم في هزيمته فيما لا يقل عن خمس دورات انتخابية، بما في ذلك المنافسة على منصب رئيس الوزراء.

وعلى مدى عقود المناظرة بينهما كان تفكير بيريز في العلاقات مع جيران إسرائيل يسير على منهج رايبين نفسه «صقر» إلى أشبه ما يكون بـ«الحمامة». الفرق بينهما أن بيريز كان يدرك بالحدس، في حين

كان رايبين تحليلياً، وعقلانياً عملياً. تدرب بيريز في فرنسا فاتصف بمسحة الأكاديميين الفرنسيين الذين يؤمنون بأن تكوين الفكرة يعادل تحقيقها. وفي النهاية، فإن هذه المثالية أعطته الدافع لعقد اتفاقيات أو سلومع منظمة التحرير عام 1993 .

وبعد ذلك، وحتى نهاية حياة رايبين. ظل رايبين وبيريز يُشكلان شراكة مثالية تماماً. فقد كان لدى بيريز أفكار جيدة ينتقي منها رايبين الأكثر فائدة لاستراتيجية شاملة. وعندنا قتل رايبين في 2 1995 خسر بيريز حلمه بالسلام، لأنه من دون رايبين لن يستطيع طرحه على الجمهور الإسرائيلي.

عندما ظهر رايبين وبيريز في الحكومة ذاتها في شهر حزيران 1974، كانا متنافسين شديدين. إذ كان بيريز ينتقد رايبين بقوة؛ بحجة أنه ينصاع كثيراً للولايات المتحدة. ولكل هذه الأسباب كان رايبين يتصرف بحذر، ويعطي الأولوية الكبرى لتماسك حكومته أكثر مما يهتم بمتطلبات الدبلوماسية. كما أنه لم يكن يستمتع على نحو خاص بلعبة السياسة. وكان يفتقر بسبب شعوره بالخجل إلى القدرة على المناورة تجاه قصيرة، ويشعر باستحياء لعرض مشاعره. وكان هذا أمراً ملحوظاً أكثر من أي شيء آخر لأن أصدقاءه كانوا يعرفون جيداً أن رايبين عاطفي جداً في صميم مشاعره. وما إن يدخل أحدهم في دائرة أصدقائه حتى يتحول عنفوانه إلى مودة. وكانت ابنته تقول عنه: إنه يتألق بمشاعره بدلاً من أن يعبر عنها. ولكن خلال دورته الأولى بصفته رئيساً للوزراء كان عجزه عن الوصول إلى البعد الإنساني - يقلص من قدرته ويُعقد بالتأكيد علاقاته مع جيرالد فورد غير المتحفظ.

كان أمراً مؤسفاً. فقد كان رايبين يفهم أكثر من غولدا أن الجمود الدبلوماسي، على المدى البعيد، من شأنه أن يعزل إسرائيل دبلوماسياً إلى حد ما حتى عن الولايات المتحدة. لقد علمته خدمته عندما كان سفيراً في واشنطن أثناء حرب فيتنام أن هناك حدوداً لرغبة أمريكا في استمرار خطر الحرب وتكاليفها الاقتصادية من أجل حليف بعيد جغرافياً. وبعد عدة محادثات خاصة، لم يعد لدي شك أن رايبين قد وافق على استراتيجيتنا الأساسية. وقد لخصها أثناء اجتماعه مع فورد في 11 أيلول على الوجه التالي:

إن الوضع الحالي لا يمكن أن يبقى جامداً. فنحن لا نعتقد أن هذا الوقت يمكن أن يخلق وضعاً راهناً جديداً، لأننا نعتقد أن الدول العربية قد تعلمت أن الجمع ما بين عزلة إسرائيل في المجتمع الدولي، واستخدام قوة محدودة أو بالأحرى استخدام القوة لأهداف محدودة - واستخدام النفط لابتزاز الولايات المتحدة، يمكن أن يكون وسيلة للحيلولة دون تجميد الوضع. لذا هناك احتمالان ممكنان - إما التحرك نحو تسوية، وإما حرب أخرى، ليس لدينا سبب للافتراض أن الوضع الراهن الجديد يمكن أن يصمد لأي فترة من الوقت. ربما ثلاثة أشهر، أو ستة أشهر، ولكن ليس إلى فترة غير محددة.

تعلم الرجل العسكري رايبين، خطوة خطوة على مفضض قواعد السلام. في مجرى حياته في الخدمة العسكرية، وبات مقتنعاً أن الأمان طويل الأجل يتطلب من إسرائيل أن تذهب إلى ما هو أبعد من مراكمة القوة العسكرية. إن شعباً نجا من تاريخ يهودي مأساوي محكوم بهاجس أودي من كارثة، ولا يمكن أن يترك بقاءه وهوناً بالإدارة الحسنة للدول الأخرى. ولكن دولة من 5 ملايين وسط بحر من بضعة مئات الملايين، ربما كانت غالبيتهم تعتبر أن الدولة اليهودية غير شرعية، سوف يستنفذون وجودها إذا وجدت وأن لا سبيل للتغلب على الكراهية المشتركة. لقد افتتح رايبين بالتدرج - ثم التزم بذلك بعمق - باقتراح أن يحاول شعبه تجربة سلام المصالحة، وليس مجرد القوة.

كان على رايبين أن يتجاوز قدراته الطبيعية كي يصل إلى هذا الاستنتاج. قبل أسبوعين من اغتياله حصّه غاريت إيفانز، الذي كان آنذاك وزيراً لخارجية أستراليا، على اتخاذ بعض الخطوات باتجاه عملية السلام «ولكنني أشير إلى ما اغتصب» أجابه رايبين: «ليس إلى ما اغتصب، بل إلى ما يجب عمله». كان يفضل أن يطرح أفضلياته، ولكنه كان يفهم أن هذا يتطلب جولة من استخدام القوة، تفوق قدرات إسرائيل الفعلية والعاطفية على المدى البعيد.

لم تكن رحلة سهلة. فرايبين، كشأن مواطنيه، كان يكره فكرة مقايضة فوائد محسوسة بالأرض، من أجل أن يكسب اعترافاً دولياً وتقليصاً لعداوة العرب. وكان يعرف من خبرته العسكرية أكثر من آخرين كثيرين أن التنازلات المطلوبة من إسرائيل كانت دائمة، في حين أن إسهامات مستشاريه كانت تصر على تصريحات يمكن إلغاؤها حول نية السلام والاعتراف به.

في البداية تحدث رايبين عن «شبر من السلام مقابل شبر من الأرض». ولكنه في النهاية كان شديد التعقيد في الحديث عن قابلية قسمة السلام. وهكذا وصل إلى رؤيته الختامية: السلام بالنسبة إلى إسرائيل هو خلق واقع جديد للشعب اليهودي أكثر منه مجرد تحديد قانوني. ولما كان الشعب قد عاش في الأحياء اليهودية (الفيتو) لمدة ألفي سنة تقريباً، فلا ينبغي أن يحولوا وطنهم القومي، كما يقول رايبين: إلى «غيتو» آخر، متقطعين عن باقي الإنسانية بالعزلة السياسية والفلسفية. بل ولا يستطيعون أن يتخلوا عن اهتمامهم بالأمن لهذا السبب، ولكن ينبغي ألا يجددوا مستقبلهم بالكامل بطريقة عسكرية. فالإحساس العالمي بالخسارة الذي ولّته وفاة رايبين تُبيّن كم كان قريباً من تحقيق هدفه.

لم يتطرق الشك قط إلى رايبين بأن المسيرة مؤلمة، ولم يلجأ قط إلى وصف السلام بطريقة خيالية. ومع أنه كان مستعداً لاحتمال عدم نجاح جهوده فقد كان متأكداً أن إسرائيل تستطيع أن تواجه شدتها القصوى من أجل تحقيق هذا الجهد. كان من يهود «الصابرا»، وحياته تتضمن أشكالاً شتى من النضال. ولكن إذا كان رايبين قد سمح لنفسه بأن يعرض مشاعره، فقد كان ذلك عندما تحدث عن الجنود الإسرائيليين الذين قتلوا في المعركة والأسر التي تلاشت بسبب حروب إسرائيل التي لا تنتهي، كما قال في كلمته المؤثرة أثناء زيارته التالية بصفته رئيساً للوزراء:

أمرت بتنفيذ كثير من العمليات العسكرية بصفتي عسكرياً وقائداً ووزيراً للدفاع. ومع الانتشاء بالنصر والحزن لفقدان الأهل، سأذكر دوماً لحظة اتخاذ قرارات مؤثرة كسكوت كبار الضباط أو وزراء الحكومة وهم ينهضون ببطء، من مقاعدهم، ومنظر ظهورهم المترجعة إلى الوراء وصوت انغلاق الباب ثم الصمت الذي يحيط بي وحيداً. تلك هي اللحظة التي تدرکها نتيجة لقرار اتخذته، فيما الناس يموتون. أناس من أمتي ومن أمم أخرى. ومع هذا لا يعرفونها.

في تلك الساعة كانوا ما يزالون يضحكون ويبيكون، ما يزالون يضعون الخطط ويحلمون بالحب، ويفكرون في زراعة حديقة أو بناء منزل — دون أن يدركوا أن هذه الساعات هي الساعات، الأخيرة التي تبقّت لهم على الأرض. من منهم مقدر عليه الموت؟ من منهم ستظهر صورته ضمن إطار أسود في صبيحة اليوم التالي؟ من منهم ستُنجح به والدته سريعاً؟ من سيداعى عالمه تحت وطأة الخسارة؟

بصفتي عسكرياً سابقاً، سأذكر أيضاً صمت اللحظة التي تسبق دوران عقارب الساعة حيث يجري الوقت بسرعة، وبعد ساعة أو دقيقة ينفجر الجحيم.

في تلك اللحظة من لحظات التوتر الشديد قبل أن يضغط الإصبع الزناد وقبل أن يبدأ الفئيل بالاشتعال — في لحظة الصمت الرهيب، يظل هناك وقت للتساؤل، للتساؤل وحيداً: هل من الضروري حقاً القيام بذلك؟ ألا يوجد خيار آخر؟ أليس من سبيل آخر؟⁽⁹⁾

لا يحط من مكانة رايبين أن يسترجع ذلك، في بداية حياته الدبلوماسية، أو أن يعيق خطواته نحو العظمة. فالعلاقات مع فورد كانت بداية سيئة عندما تباطأ رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد في المجيء إلى الولايات المتحدة لمقابلة الرئيس. إذ أراد أن يكسب الوقت كي يعزز وضعه الداخلي. وأعتقد أيضاً أن إسرائيل كانت تحتاج إلى بعض الوقت كي ترتاح من العملية التي بدأت بهجمات مفاجئة من جانب مصر وسورية، وهي تهدد

الآن بإيقاعه في شرك قرارات تبدو لا نهاية لها والتي من المؤكد أنها ترمي إلى توريثه مع وزرائه.

بدأ شد الحبل عندما أعلنت وزارة الخارجية أن رايبين دُعي لمقابلة الرئيس في النصف الأول من شهر أيلول، وأجاب عن ذلك بالشكوى بأن الإعلان عن الدعوة دون مشاورة الزائر أولاً هو خرق للبروتوكول. من الناحية البروتوكولية كان رايبين على حق، ومن جهة ثانية، لم يحدث أن أخرج أي رئيس إسرائيلي للوزراء من قبل بالإعلان عن دعوته لمقابلة الرئيس الجديد الذي يعتبر من أخلص الأصدقاء لإسرائيل - ولاسيما أن وزراء خارجية العرب المقيمين في واشنطن ينتظرون بالدور لفترة تزيد على شهر. وما إن وصل رايبين حتى دافع على طريقة الخطوة - بخطوة ولكنه عارض فورد حول التحديد المتعلق بمواعيدها. كان العناد صفة مألوفة في أي مفاوضات تجري حول انسحابات إسرائيلية وإلى هذه اللحظة، وما جعل رايبين مختلفاً عن سابقيه أنه لم يحجم عن مجابهة رئيس الولايات المتحدة.

إذ ما كانت غولدا مائير الحذرة إلا أن تتجنب ربط مكانتها بجدار علني مع الرئيس؛ بل وكانت تركز نيرانها دوماً على بعض مساعديه، وغالباً عليّ. أما رايبين فقد عمد، على العكس، إلى أن يلمّع صورته أمام أعضاء وزارته بطرح اعتراضات مباشرة على إدارة الرئيس الأمريكي للمفاوضات. لعل ذلك كان أسلوبه كي يُعلّم زملاءه المتفرقين والمختلفين حدود الاعتدال الأمريكي، ولعله ظن أن فورد أسهل في التعامل مني. ومهما كان السبب فقد أسبغ حدة غير عادية على حوار أولي.

تابع رايبين هذه المقارنة من خلال المناقشات التي تتعلق بالمساعدات العسكرية - وهي الموضوع الذي استخدمه رؤساء الوزارات الإسرائيليون كي يضمنوا أنهم عادوا من واشنطن إلى بلادهم بإنجاز ما. (والحق أن تنفيذ بعض مطالب إسرائيل العسكرية كان إجراءً عملياً معتاداً في كل زيارة لرئيس وزراء إسرائيلي). قدم رايبين مطالب إسرائيل العسكرية، كما فعل ألون مع نيكسون، على أنها شرط مسبق لقبولها بالمفاوضات. والانطباع بأن إسرائيل تتخرف في عملية السلام كونه معروفاً تقدمه إلى الولايات المتحدة قد أغاظ فورد إلى حد بعيد. ولم يتحسن مزاجه عندما أصر رايبين على أن مركزه بوصفه جنرالاً سابقاً يؤهله للبحث في تفاصيل مطالب إسرائيل من العتاد العسكري مباشرة مع الرئيس. ولما كان فورد أكثر معرفة بالموضوع من نيكسون، فإنه لم يكن على اطلاع واسع على جميع التفاصيل الفنية، وكان يظن أن المسألة يجب أن تناقش مع وزراء الدفاع. ولكن نظراً للمنافسة ما رايبين وبيريز، فقد أراد رايبين أن ينال مصداقية النجاح لنفسه. وظل يصصر على طلب إسرائيل الهائل الذي لا سابق له والذي يمتد طوال عشر سنوات، ويقبل من شأن الإجراءات الجزئية كافة. وساد صمت مؤلم بعد أن أخبر فورد رايبين، محاولاً

تحقيق تقدم، أن يوافق على الأولويات الملحة للقائمة الإسرائيلية في السنتين القادمتين. همس السفير الإسرائيلي سيمحا دينيتز بكلمات ما في أذن رايبين. ولكن رايبين كرر الحجة نفسها التي استخدمها آلون مع نيكسون إلى حد أن بعض المبادئ العامة التي جاءت في مذكرة التفاهم المتعلقة باتفاقية فك الاشتباك مع سورية في أيار، وصلت إلى التزام خاص ببرنامج للتسلح يمتد عشر سنوات. ولهذا لم يكن رايبين مستعداً لأن يكون فوراً أقل كرمًا بالنسبة للألثة إسرائيل ذات الأولوية، وقال: «يمتد سفيري أنه ينبغي أن أشكر، ولكن كم من الممرات ينبغي أن نعبر فيها عن ترحيبنا بالشيء ذاته؟».

وعندما تحولت المباحثات إلى الموضوع الرئيسي بالنسبة لفورد - وهو مستقبل عملية السلام - وافق رايبين على استراتيجيتنا العامة دون أن يلزم نفسه بتنفيذها. وطرح تحليلاً دقيقاً لعدة خيارات:

في رأيي أنه من الأفضل البدء مع مصر. إنه ليس شرطاً من جانبنا. لأنه في السنوات الست والعشرين الأخيرة لم يكن هناك أي تحرك من أي نوع - حرب أو ترتيب سياسي - من دون قيادة مصر. ففي عام 1949 عندما قررت مصر الهدنة، سعى الجميع كي يحذوا حذوها.

وفي عام 1956 كانت هناك حرب بين مصر وإسرائيل فقط. وفي عام 1967 قادت مصر الحرب. ولا أعتقد أن هذا الترتيب يمكن أن يتغير بصورة جوهرية.

نحن نعترف، مثلاً، أن الأردنيين لا يستطيعون القيام بأكثر مما يقوم به العرب الآخرون، مثل اتفاقية لفك الاشتباك. لذا إذا كنا نريد أن نحقق الأفضل في الترتيبات السياسية، فينبغي أن تكون مع مصر..

.. عندئذ إذا حاولت سورية الحرب فستكون أقل خطورة..

كانت المشكلة أن رايبين لم يعارض أيًا من هذه الخيارات، كما لم يكن مستعداً للقبول بها. فقد كان عرضه نظرياً، بل وأقرب إلى أن يكون أكاديمياً، ولم يكن يتضمن أي إجراء عملي - بل على العكس فعلاً. أما فورد من جانبه، والذي كان متعطشاً للوصول إلى قرار. فقد فسّر عرض رايبين المطوّل على أنه خدعة. ففي الفترات الفاصلة كان يقاطع بالسؤال عن إطار زمني دقيق. وكان يقول: «إن الأمر يحتاج إلى التزام قوي وجيد لأن كلينا لديه اهتمام قوي باستمرار الزخيم». لم يكن رايبين ليغامر بأكثر من وعد يعد بموجبه أنه سيفعل أقصى ما في وسعه كي يتقبل الأفكار الملموسة، في الوقت الذي سأقوم به بزيارة إلى الشرق الأوسط بعد شهر من الآن - وبهذا يكون قد أجل بداية المفاوضات حتى ذلك الوقت على الأقل.

ما حدث أنه حتى تلك الجولة المكوكية - من 9 تشرين الأول إلى 15 منه - أخفقت في الوصول إلى اتفاق للشروع في مفاوضات علنية. زرت فيها مصر وسورية مرتين، كما زرت إسرائيل والأردن والمملكة العربية السعودية والجزائر ومراكش. جميع الفرقاء كانوا يكررون النغمة نفسها. فقد أصر السادات على أن الأولوية يجب أن تعطى لما يتعلق بالانسحابات من الجبهة المصرية. ومن أجل الإسراع في البدء بها وافق على منح إسرائيل كثيراً من العناصر العملية لعدم المحاربة دون استخدام هذا التعبير. وكان الأردن تواقاً للتفاوض حول الضفة الغربية ولكنه ازداد خيبة أمل وإحباطاً. وكان الأسد يفضل، رغبة منه في تحقيق أي تقدم، طريقاً مسدوداً أمام أي ترتيب مصري منفرد.. فوجهات النظر عدم المتوافقة هذه كانت جميعها نظرية صرفة، لأن الحكومة الإسرائيلية لم تكن مستعدة بعد لفتح الباب أمام أي مفاوضات. فكتبتُ مُحبطاً، تقريراً إلى فوردد في صورة مذكرة بريدية في 15 تشرين الأول:

رابين والآخرين يتشبثون بأزمة التاريخ والمنطق. فقد كان التاريخ تاريخ الأم ومأس وشكوك/ ومعاناة/ وأربعة حروب باهظة الثمن، أما المنطق فيتجلى في أن مخاطر المحافظة على القديم أكبر من المواجهة الواقعية للتسويات التي تتم خطوة - وخطوة والضرورية للتقدم نحو تسوية، لأن الخيارات التي يواجهها (زعما إسرائيل) ستحتاج إلى سنة من الآن وإذا تركوا الوضع يندفع فستكون الأمور أسوأ مما يواجهونه الآن.. لدينا اهتمام ثابت في دعم أمن إسرائيل، ولكن مصالحنا في المنطقة أبعد من أي بلد بمفرده.

استراتيجيتنا أن توزع المسائل إلى قطاعات بحيث تتفاوض إسرائيل مع جيرانها ضمن وحدات تفاوضية. قابلة للعمل سياسياً.. تستند إلى الاعتقاد بأن سلسلة متقدمة من الاتفاقيات المحدودة، يمكن أن تخلق أوضاعاً جديدة تجعل بدورها الاتفاقيات الأوسع ممكنة.

قرار الرباط

علق رؤساء الدول العربية خياراتنا عند هذه المرحلة بعرض ما وصفه أبا إيبان ذات مرة بميلهم إلى «الأضييعوا أي فرصة كي يضييعوا فرصة». ففي 28 تشرين الأول، عقدوا اجتماعاً في الرباط (مراكش) واعترفوا جميعاً بمنظمة التحرير الفلسطينية على «أنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني». ولما كنا قادرين على التقدم في مفاوضات مجددة مع الأردن فقد حال هذا الموقف دون ذلك. فقد أصبح الحسين الآن خارج الصورة. ومن هنا فإن ترتيبات الضفة الغربية ستصبح موضع تفاوض مع «المنظمة»

التي كانت إسرائيل ترفض التفاوض معها. وأعلن الحسين بشجاعة: «عندما ينجرّف قومي أنجرّف معهم». ولكن نظراً لرفض «المنظمة» العنيد حق إسرائيل في الوجود ولاستخدامها الشديد للإرهاب أداة للسياسة، فقد كان على قرارات الرباط أن تتجمد لمدة 19 عاماً حتى تبدأ المفاوضات حول الضفة الغربية.

بقيت لفترة طويلة أعتبر أن انهيار الخيار الأردني عام 1974 فرصة كبيرة قد ضاعت. وقد حدث ذلك بصورة مجردة. ولكن المفاوضات لم تحدث أبداً في فراغ. فقد تطلب الأمر من إسرائيل 20 سنة، وانتفاضة فلسطينية، وقيادة فلسطينية أكثر واقعية، حتى تعاد على التعايش مع «منظمة التحرير الفلسطينية». كما لم تكن سياسة جر الحسين من الضفة الغربية بالسهلة كما قد تبدو نظرياً. فاستحوذ الحسين على أي أراضٍ في الضفة الغربية من شأنه أن يخلق ضغوطاً عربية شديدة من أجل إعادة الأراضي المكتسبة إلى «المنظمة» فكان لا بد من حدوث أزمة كبرى، وهذا هو السبب الأساسي حقاً الذي جعل السادات حريصاً على أن تكون مصر الأول من تشرع في المفاوضات.

وبعد عقدين من الزمن، في صيف 1994، جلست قرب عرفات في حفل غداء في باريس للاحتفال بتقديم جائزة سلام لرايين وبيريز وعرفات. واسترجعنا ذكريات من نجوا من حروب طويلة بعيدة ومعارك تكاد تنسى، ومعارك صيف 1974. ولاحظ عرفات - بشكل صحيح - أن التسوية المؤقتة لاستيطان الأراضي في الضفة الغربية أي الذي احتل به في البيت الأبيض في أيلول 1993 بدت له مشابهة لما كنت أحض الأطراف عليه منذ عقدين. وقد ذكرته بفارق مهم: إذ كان الهدف إبعاد منظمة التحرير عن الضفة الغربية، وليس إعادة الأراضي إليها. فلم يستأ عرفات. وقال مثل أستاذ جامعي يدرس العلوم السياسية الأولية لطالب بطيء الفهم: «لايهم. الحسين لا يستطيع أن يسيطر عليها بنفسه. لقد أسسنا وجودنا هناك الآن».

التاريخ يعمل بطرائق غريبة. فقد أظهر الجمود في خريف 1974 أنه شرط مسبق للاختراق في المفاوضات المصرية - الإسرائيلية والتي قادت في النهاية إلى اتفاق السلام. لقد جلبت إلى الساحة بخطا متعرجة بطيئة أزال جميع الخيارات الأخرى، تحت رعاية رجلين عظيمين هما إسحاق رايين وأنور السادات. فكل منهما كانت له أسبابه لترتيب جمود دبلوماسي مؤقت كي يمهد للخطوة التالية نحو السلام: فرايين يريد أن يعزز وضعه الداخلي ويعلم زملاءه في المجلس حقائق الحياة الدولية، والسادات يسعى بثقة خطأ ثابتة نحو سلام منفصل عن أشقائه العرب - رغم أنه وقع تأكيدات مشتركة على الوحدة معهم في الرباط. وبعد أشهر من الاستطلاع توصلنا إلى مرحلة مصيرية تمثل النقطة التي تعبر عن الأهداف الفورية لكل فريق، وإن كان ذلك بثمن باهظ.

فعلى حساب 19 عاماً من الجمود في القضايا الفلسطينية، استطاع رايين أن يوفر الوقت الذي يريده ليؤهل نفسه لمنصب رئيس الوزراء، وأن يشرع في مفاوضات مع مصر، والتي كانت تعتبرها إسرائيل المفاوضات المرغوب به أكثر من غيره.

من جهته حوّل السادات الاتجاه، على حساب عزل نفسه عن العالم العربي، نحو مفاوضات مصرية - إسرائيلية منفصلة وسلام نهائي.

أما الزعماء العرب الآخرون فقد عملوا بدرجات مختلفة، على حساب استبعاد أنفسهم عن مفاوضات تالية حول الضفة الغربية، على إرضاء متطلباتهم السياسية الداخلية، وذلك عن طريق تأييد منظمة التحرير الفلسطينية.

خلال هذه الفترة أحكمت الولايات المتحدة الطوق حول القوى التي ما إن يُسمح لها أن تشارك، حتى تسارع إلى تدمير عملية السلام، وهم: المتطرفون العرب، والاتحاد السوفييتي، كما أن معظم حلفائنا الغربيين سيحاولون عندئذ التحرر من أزمة النفط بدعم المواقف العربية المتطرفة. كان مقياس الإنجاز أنه تأكد لجميع الأطراف أن الإطار الدبلوماسي الذي أوجدناه ينبغي أن يستمر تحت الإشراف الأمريكي.

